الأبعاد الاستراتيجية الإيرانية المؤثرة على منطقة الخليج العربي

أ. وليد سعيد سالم العبدولي (*)

الملخص

يتناول هذا البحث استراتيجيات إيران لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي، مع التركيز على الأبعاد الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. تعتبر إيران لاعباً أساسياً في تشكيل ديناميكيات المنطقة، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وثرواتها.

في البعد الأمني، تسعى إيران للسيطرة على الممرات البحرية الحساسة مثل مضيق "هرمز"، وتدعم تحالفات عسكرية غير تقليدية لتعزيز حضورها، سياسياً، توظف إيران التحالفات والتصعيدات لضمان مصالحها، مع التركيز على التنافس مع قوى إقليمية كالسعودية والإمارات. اقتصادياً، تعتمد إيران على التبادل التجاري وتعزيز الشراكات، مما يساهم في استقرار علاقاتها مع دول الخليج رغم التوترات. أما اجتماعياً، تستغل الروابط الثقافية والدينية لتعزيز تأثيرها، لكنها تثير أحياناً توترات داخلية في دول المنطقة. يبرز الفصل كيف تمزج إيران بين الأدوات المختلفة لتحقيق استراتيجيات شاملة تؤثر على كافة جوانب التفاعل مع الخليج العربي، مما يجعلها قوة إقليمية لا يستهان بها.

(*) باحث ماجستير بقسم اللغات الشرقية، شعبة اللغة الفارسية، كلية الآداب – جامعة عين شمس.

مقدمة

سعت إيران منذ عقود إلى تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي عبر استراتيجيات تمزج فيها بين أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة، مما يجعلها مثالًا واضحًا للحرب الهجينة. فقد استثمرت في الإعلام والتعليم لتعزيز خطابها الأيديولوجي، والتأثير الثقافي وترسيخ حضورها الفكري في الدول المستهدفة. كما استخدمت المساعدات الإنسانية في تحسين صورتها وكسب الدعم الشعبي، وتوسيع شبكة علاقاتها الدولية. وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والجيوسياسية في سياق تنافسي مع القوى الإقليمية والدولية

وفي هذا الإطار، استخدمت إيران مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة للتأثير على منطقة الخليج العربي، بدءًا من الحرب الهجينة التي تجمع بين الأدوات العسكرية التقليدية وغير التقليدية (العمليات العسكرية، الحرب بالوكالة، الهجمات السيبرانية) وبين أدوات القوة الناعمة (الفعاليات الإعلامية والثقافية والتعليمية) التي تهدف إلى اختراق المجتمعات الشيعية في دول الخليج والتأثير عليها.

كما لعبت إيران دورًا محوريًا في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي من خلال سياسات عسكرية متعددة الأبعاد. تتضمن تطوير قدراتها العسكرية بشكل مستمر، سواء في المجال التقليدي أو في مجال الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة لتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية من خلال إحراء المناورات العسكرية بالقرب من مضيق هرمز، لاستعراض قدرتها على إغلاق المضيق في حال حدوث تصعيد مع الغرب أو دول المنطقة. إضافة إلى أنها تعتمد على دعم الميليشيات المسلحة في المنطقة، أبرزها الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان، فضلاً عن الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا. التي أدت إلى زيادة التوتر وتصاعد التهديدات الأمنية في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، شكل البعد السياسي في استراتيجية إيران تجاه منطقة الخليج العربي أداة لتعزيز مكانتها الإقليمية، والذي يتجلى ذلك في محاولاتها الدائمة للتأثير على الاستقرار السياسي بالخليج، واستغلال الأزمات الإقليمية لتحقيق أهدافها. كذلك يُعد الاقتصاد جزءًا

أساسيًا من استراتيجية إيران لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج، وقد أشار استمرار التعاون المصرفي بينها وبين ودول الخليج إلى قدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة. والدخول إلى الأسواق الخليجية وتعزيز التبادل التجاري مع دول الخليج، والتوسع في المشاريع المشتركة، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية.

كذلك شكل البُعد الاجتماعي جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الإيرانية لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي. فقد استطاعت، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية، بناء روابط اجتماعية وثقافية مع بعض دول الخليج لتحقيق مصالحها السياسية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كما توزعت إلى خمسة مباحث: الأول، بعنوان: استراتيجيات التأثير الإيراني، والثاني بعنوان: البعد السياسي، والثالث بعنوان: البعد الأمني والعسكري، والرابع بعنوان: البعد الاقتصادي، والخامس بعنوان: البُعد الاجتماعي

المبحث الأول: استراتيجيات التأثير الإيراني

سعت إيران منذ عقود إلى تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي عبر استراتيجيات تمزج فيها بين أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة، مما يجعلها مثالًا واضحًا للحرب الهجينة. فتستثمر في قنوات الإعلامية والفضائيات لتعزيز خطابها الأيديولوجي، وتستخدم التأثير الثقافي والتعليم العالي كوسيلة لترسيخ حضورها الفكري في الدول المستهدفة. كما تلعب المساعدات الإنسانية والتنموية دورًا رئيسيًا في تحسين صورتها وكسب الدعم الشعبي، بينما تسهم الدبلوماسية الشعبية في توسيع شبكة علاقاتها الدولية. تهدف هذه الاستراتيجيات مجتمعة إلى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والجيوسياسية في سياق تنافسي مع القوى الإقليمية والدولية[١].

أولا: الحرب الهجينة

تُعد الحرب الهجينة إحدى أبرز الاستراتيجيات التي تعتمدها إيران لتعزيز نفوذها الإقليمي، خاصة في منطقة الخليج العربي. يجمع هذا النوع من الحروب بين الوسائل التقليدية وغير التقليدية، مثل العمليات العسكرية المباشرة، الحروب بالوكالة، الهجمات السيبرانية، وحملات التضليل الإعلامي. إحدى الركائز الأساسية لهذه الحرب هي الاعتماد على الميليشيات الموالية

لإيران كأداة للنفوذ في النزاعات الإقليمية[٢]. ويمثل الحوثيون في اليمن أبرز مثال على ذلك، حيث تلقت هذه الجماعة دعمًا إيرانيًا كبيرًا يشمل إمدادها بالأسلحة المتطورة، مثل الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. استُخدمت هذه الأسلحة لتنفيذ هجمات استهدفت البنية التحتية في دول الخليج، مثل الهجوم على منشآت "أرامكو" السعودية في سبتمبر ٢٠١٩[٣].

يُعد هذا الهجوم بمثابة تحول استراتيجي في طبيعة الصراع الإقليمي، إذ أظهر قدرة إيران على استخدام تقنيات هجينة لتقويض الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الخليج. وأشارت تقارير دولية إلى أن الهجوم على "أرامكو" أظهر مستوى جديدًا من التكامل بين الأدوات العسكرية والسيبرانية الإيرانية، مما يعكس تحولًا نوعيًا في الاستراتيجية الإيرانية للحرب الهجينة"[٤].

كما تُعد الهجمات السيبرانية جزءًا لا يتجزأ من الحرب الهجينة الإيرانية. فخلال السنوات الخمس الأخيرة، نفذت إيران سلسلة من الهجمات السيبرانية استهدفت البنية التحتية الحيوية لدول الخليج. في عام ٢٠٢٠م، فتعرضت شركات النفط في البحرين لهجوم سيبراني أدى إلى تعطيل العمليات مؤقتًا، مما كشف عن تطور القدرات السيبرانية الإيرانية. التي لم تهدف فقط إلى الإضرار الاقتصادي، بل كانت وسيلة لإرسال رسائل سياسية واضحة بأن إيران قادرة على الرد على أي ضغوط دولية أو إقليمية. ووصفت دراسات إقليمية الهجمات السيبرانية الإيرانية بأنها " تُستخدم كأداة لزعزعة الاستقرار وفرض نفوذها على منافسيها في الخليج"[٥].

عنصر آخر أساسي في الحرب الهجينة هو استخدام إيران للطائرات المسيّرة. حتى أصبحت إحدى الأدوات الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها العسكرية دون التورط في مواجهة مباشرة. الهجوم على منشآت "أرامكو" السعودية كان مثالًا بارزًا على ذلك، حيث استخدمت إيران مسيرات وصواريخ كروز لتنفيذ هجوم دقيق ومؤثر، دون تحمل عواقب سياسية كبيرة[٦].

هذا التوسع الإيراني فيما يُعرب بـ "مناطق الفوضى" يشكل جزءًا من الحرب الهجينة، حيث تقوم طهران بخلق واقع جديد على الأرض يعتمد على الفوضى المنتشرة وغياب الاستقرار، وهو ما يتيح لها تعزيز مواقعها السياسية والعسكرية على حساب خصومها. فبدلاً من التورط المباشر في صراعات تقليدية قد تُصنف على أنها حروب عسكرية، تختار إيران زعزعة الاستقرار في دول

الجوار عبر إشعال الفتن والنزاعات الداخلية، مما يُسهل لها الحفاظ على مستوى من السيطرة دون تحمل تكلفة اقتصادية أو بشرية كبيرة [٧].

في هذا الإطار، تصبح إيران بمثابة "الفاقد المتحكم"، حيث تُفعل أدواتها السياسية والعسكرية بطريقة غير تقليدية لزيادة حجم التأثير والتأزيم في المنطقة. تُعد هذه السياسات أيضًا انعكاسًا لتسريب "الهواء" من العجلة المثقوبة، وهو ما يوصف به تمدد حالة الفوضى وعدم الاستقرار الناتج عن الضغط المتزايد عليها. فكلما زادت الضغوط الخارجية ضد إيران، كلما وجدناها تتوسع وتُكثف من نشاطاتها العسكرية غير التقليدية في المنطقة، مما يساهم في نشر الاضطراب الإقليمي عبر هذه الأدوات الهجينة [٨].

بالتالي، تشكّل الحرب الهجينة التي تنفذها إيران استجابة ذكية وفعّالة للتهديدات المباشرة الموجهة ضدها، وفي ذات الوقت، تضمن لها قدرًا كبيرًا من التحكم في التطورات الإقليمية دون التصعيد المباشر الذي قد يؤدي إلى صراع تقليدي. وفي هذا السياق، لا تقتصر الهجمات الإيرانية على التوسع العسكري المباشر، بل تشمل أيضًا حملات نفسية وإعلامية تهدف إلى التأثير في الرأي العام، مما يعمق حالة الانقسام والصراع في المنطقة [٩].

ثانيًا: القوة الناعمة:

تعتمد إيران بشكل متزايد على أدوات القوة الناعمة لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي، مستخدمة أساليب غير عسكرية لتحقيق أهدافها الجيوسياسية. تشمل هذه الأدوات الأنشطة الثقافية، الدينية، والتعليمية، بالإضافة إلى الدعاية الإعلامية. تسعى إيران عبر هذه الوسائل، إلى كسب تأييد المجتمعات المحلية في دول الخليج وتخفيف الضغوط السياسية والاقتصادية المفروضة عليها [١٠].

ولا يتعلق الأمر باستخدام إيران للقوى الناعمة فقط، بل تعمل إيران على مواجهة ما يُعرف بـ "الحرب الناعمة"، كوسيلة مضادة لنفس السلاح الذي تستخدمه، ففي ديسمبر ٢٠١٢، أنشأت إيران ٢٠١٢ مكتبًا دائمًا للحرب الناعمة، إلى جانب عدد من الهيئات المتخصصة، مثل "مركز الحرب الناعمة"، و"مركز العمليات النفسية"، و"مركز هيمنة المعلومات والبصيرة

الاستراتيجية"، كما أنشأ النظام الإيراني وحدة شرطة سيبرانية لمراقبة المحتوى عبر الإنترنت والتضييق على النشطاء الرقميين والمحتوى المحظور [١١].

تشارك مؤسسات عدة في هذه الجهود، من بينها "منظمة التنمية الإسلامية"، التي تهدف إلى الترويج لقيم الثورة الإسلامية داخل إيران وخارجها. وعلى نطاق أوسع، تبنى النظام الإيراني سياسات رقابة إعلامية واسعة النطاق داخل البلاد، حيث سعى لإنشاء نظام معلوماتي مغلق نسبيًا. وتتولى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي مسؤولية الرقابة على الفنون والسينما والمطبوعات والموسيقى والمسرح، وغيرها من الجوانب الثقافية [١٢].

علاوة على ذلك، قامت الحكومة الإيرانية بتشويش قنوات فضائية وحجب مواقع إلكترونية ومنصات تواصل اجتماعي. وخلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٣، لجأت أيضا إلى تشويش قنوات "بي بي سي الفارسية" و"صوت أمريكا"، خصوصًا في يوم الانتخابات، بهدف تقييد تدفق المعلومات والسيطرة على الخطاب العام [١٣].

وتعتمد طهران على جدران الحماية (firewalls) والتقنيات الوقائية الأخرى لحجب الوصول المحلي إلى مواقع محددة، في إطار سعيها لتحويل حركة الإنترنت الداخلية بالكامل إلى ما يُعرف بـ شبكة المعلومات الوطنية، التي يمكن مراقبتها بسهولة، وتكون محصنة من الهجمات السيبرانية الأجنبية والتأثيرات الثقافية الغربية. تمنع الحكومة العامة من الوصول إلى عشرات الآلاف من المواقع الإلكترونية، بما في ذلك مواقع إخبارية دولية، ومواقع تابعة للمعارضة، وأخرى تخص الأقليات العرقية والدينية، ومجموعات حقوق الإنسان [١٤].

أ. التأثير الأيديولوجي

يشكل الدين أحد أهم أدوات القوة الناعمة الإيرانية في الخليج العربي، حيث تعمد إيران إلى تعزيز الروابط المذهبية مع المجتمعات الشيعية في دول الخليج، مثل البحرين والسعودية والكويت. على سبيل المثال، تستضيف إيران سنويًا الآلاف من الحجاج من دول الخليج للمشاركة في مراسم عاشوراء وزيارة المراقد المقدسة في مُدن "قم ومشهد". تُستخدم هذه الأنشطة الدينية كوسيلة لتعزيز الولاء السياسي والديني بين الشيعة في الخليج [١٥].

في البحرين، استُخدمت رموز دينية ومناسبات مثل عاشوراء كمنصة لتعزيز النفوذ الإيراني، ما أثار قلق السلطات البحرينية ودفعها لاتخاذ إجراءات صارمة تجاه الجماعات المرتبطة بإيران[١٦] من جهة أخرى، تلعب الحوزات العلمية الإيرانية، مثل تلك الموجودة في مدينة "قم"، دورًا محوريًا في تصدير الفكر الشيعي وتشكيل القيادات الدينية. حيث تقوم إيران بدعوة الطلاب الشيعة من الخليج للدراسة في حوزاتها، مما يتيح لها نشر الأيديولوجيا الإيرانية بينهم[١٧].

ويلعب الإعلام الإيراني دورًا بارزًا في توظيف المذهب الشيعي كأداة للتأثير. إذ تقوم قناة "العالم" ومعها قناة "المنار" التابعة لحزب الله بتسليط الضوء بشكل مكثف على القضايا المؤثرة على الشيعة في الخليج، مما يعزز شعورهم بالتضامن مع إيران، واعتبارها حامية وحيدة لحقوق الشيعة في المنطقة[١٨].

تعتمد إيران في تعزيز نفوذها في العالم الإسلامي على العقيدة الشيعية من خلال عدة محاور رئيسية. أولاً، تمثل ولاية الفقيه أساسًا نظريًا لنظام الحكم في إيران، حيث يُعد الفقيه ممثلًا للإمام الغائب ويملك سلطة دينية وسياسية شاملة. ثانياً، تسعى إيران لتعزيز تعاونها مع الجماعات الشيعية في دول مختلفة، من خلال تقديم دعم سياسي وعسكري، كما هو الحال مع حزب الله في لبنان وحركة الحوثيين في اليمن، مما يعزز نفوذها الإقليمي. ثالثًا، تستخدم إيران الرموز الشيعية، مثل مراسم عاشوراء، لترسيخ هويتها الدينية وتعزيز شرعية نظامها[١٩].

كما تروج إيران لدورها كمدافع عن الشيعة المضطهدين في البحرين والسعودية وأفغانستان، مما يعزز مكانتها كقوة رئيسية في العالم الإسلامي. كما تعتمد إيران على وسائل الإعلام والدعاية، مثل القنوات التلفزيونية والصحف، لنشر أيديولوجيتها السياسية والدينية. وأخيرًا، تركز إيران على بناء تحالفات مع الدول والجماعات التي تشترك معها في العقيدة الشيعية أو التي تتوافق معها بناءً على المصالح المشتركة، مما يعزز دورها الاستراتيجي على الساحة الدولية[٢٠].

ب. الدعاية الإعلامية

يُعد الإعلام أحد أبرز أدوات القوة الناعمة الإيرانية، إذ تدير شبكة واسعة من القنوات الفضائية الناطقة بالعربية، مثل قناة "العالم" وقناة "المسيرة"، التي تعمل على نشر وجهة نظرها في القضايا الإقليمية والدولية. ركزت هذه القنوات على تغطية الأحداث الإقليمية، مثل الحرب في اليمن والصراع مع إسرائيل، بهدف تعزيز صورة إيران كقوة داعمة للمستضعفين في المنطقة (٢١).

كما تستخدم إيران حملات تضليل إعلامي عبر منصاتها الفضائية والإلكترونية. تعتمد هذه الحملات على نشر معلومات مضللة ومبالغ فيها حول سياسات الدول الخليجية لتقويض ثقة شعوبها في حكوماتها، وكشفت العديد من التقارير أن إيران تستخدم شبكات معقدة من الأخبار المزيفة لنشر سرديات مؤيدة لنظامها وتقويض خصومها الإقليميين. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢م، كشفت تقارير أن إيران استخدمت منصات إلكترونية مزيفة لترويج شائعات عن خلافات داخلية في السعودية بهدف زعزعة الاستقرار(٢٢).

من جهة أخرى، تُركز إيران على الإعلام الموجّه للمجتمعات الشيعية في الخليج، حيث تستغل القنوات الفضائية لتعزيز الشعور بالولاء الديني والسياسي لها. وتُعد قناة "المنار"، التابعة لحزب الله والممولة جزئيًا من إيران، مثالاً بارزاً على ذلك، حيث تبث محتوى يُمجّد إيران ويصورها كقائدة للعالم الشيعي(٢٣). وإلى جانب القنوات الفضائية التقليدية، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي أداة رئيسية في الدعاية الإيرانية، حيث تنشط إيران في إنشاء حسابات وصفحات مؤيدة لها على المنصات الكبرى مثل فيسبوك واكس، لنشر محتوى إعلامي موجّه. ففي عام ٢٠٢١م، م، أعلنت شركة "تويتر" عن إغلاق مئات الحسابات المرتبطة بإيران بسبب الترويج لمعلومات مضللة تستهدف دول الخليج(٢٤).

وعلى الرغم من الجهود الإيرانية في توظيف الإعلام، تواجه هذه الاستراتيجية تحديات كبيرة، أبرزها الرقابة الدولية المتزايدة على محتوى القنوات الفضائية والقيود المفروضة على منصات التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يتزايد وعي الجماهير الخليجية بحملات التضليل، مما يضعف من تأثير الدعاية الإيرانية(٢٥).

ج. التأثير الثقافي

تستخدم إيران التعاون الثقافي والتعليمي كأداة لتعزيز قوتها الناعمة، حيث عملت على التوسع في تقديم المنح الدراسية للطلاب من دول الخليج للدراسة في جامعاتها، خاصة في مجالات العلوم الدينية والإنسانية. وتهدف بذلك إلى خلق نُخب ثقافية موالية لإيران يمكنها التأثير على سياسات الدول الخليجية من الداخل. وتشير التقارير إلى وجود شبكات ثقافية تديرها إيران تعمل على تعزيز الفهم الإيجابي لإيران بين الشباب، مما يؤدي إلى تعزيز روابطها الثقافية في دول الخليج [٢٦]. وفي هذا الإطار أكد وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني أكد في سبتمبر ٢٠٢٣م، على أهمية تطوير العلاقات الثقافية مع الكويت، ودعاها للمشاركة في المهرجانات والفعاليات الدولية المختلفة التي تقام في إيران سنويًا [٢٧].

د. المساعدات الإنسانية:

على الرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، تركز إيران على تقديم مساعدات إنسانية وتنموية في مناطق الصراعات المرتبطة بالخليج، مثل اليمن. تشمل هذه المساعدات شحنات غذائية وطبية يتم إرسالها عبر قنوات مختلفة، وعادةً ما تستغل إيران هذه الجهود لتعزيز صورتها كدولة داعمة للمجتمعات المتضررة [٢٨]. الأهم من ذلك أن هذه المساعدات لم تقتصر على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، بل استُخدمت كوسيلة لتعزيز صورة إيران كدولة تدعم "المظلومين" في مواجهة التحالف الذي تقوده السعودية [٢٩].

تعتمد إيران على منظمات إنسانية تعمل كقنوات لتقديم المساعدات، وعلى رأسها جمعية الهلال الأحمر الإيراني، حيث كانت فاعلة في إرسال مساعدات إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مدعية تقديم المساعدة للمدنيين. ومع ذلك، تشير تقارير إلى أن بعض هذه المساعدات استخدمت لتوفير الدعم اللوجستي للمجهود الحربي للحوثيين [٣٠].

كما توظف الدعاية لتعزيز تأثير مساعداتها الإنسانية. التلفزيون الرسمي الإيراني والقنوات المدعومة من إيران، مثل قناة "المسيرة" التابعة للحوثيين، يروّجان باستمرار للمساعدات المقدمة كدليل على اهتمام إيران بالشعوب المتضررة. ويُظهر الإعلام الإيراني هذه الجهود كجزء من التزامها بالقضايا الإنسانية، لكنه يتجاهل التوترات التي تُثار بسبب تسييس هذه

المساعدات[٣١]. وعلى الرغم من الخطاب الإنساني، تواجه المساعدات الإيرانية انتقادات دولية واسعة بسبب استخدامها لتحقيق أهداف سياسية. واعتبرت الدول الخليجية والولايات المتحدة هذه المساعدات جزءاً من "الحرب الهجينة" التي تشنها إيران، حيث تُستخدم لتعزيز السيطرة على مناطق النزاع وتوطيد علاقتها مع الجماعات المسلحة[٣٢].

هـ. الدبلوماسية الشعبية

تستخدم إيران الدبلوماسية الشعبية كأحد أدواتها الناعمة، وذلك من خلال التواصل المباشر مع الشعوب الخليجية، سواء عبر الشخصيات الدينية أو الوفود الثقافية، تسعى إيران إلى تقديم نفسها كدولة داعمة للسلام والاستقرار في المنطقة، مستغلة القضايا المشتركة مثل معارضة التدخلات الأجنبية في شؤون المنطقة. فقد استضافت إيران العديد من المؤتمرات والمنتديات حول الحوار الإسلامي، مثل "مؤتمر الوحدة الإسلامية السنوي" في طهران، والذي يشارك فيه ممثلون من مختلف دول الخليج. تهدف هذه المؤتمرات إلى الترويج لفكرة أن إيران تقف مع المسلمين ضد القوى الغربية التي "تسعى لزرع الفتن"، كما تصفها إيران. في حين أن إيران تستهدف خلق شبكة من الداعمين لها بين المثقفين ورجال الدين في الخليج[٣٣].

كما تُرسل إيران وفودًا ثقافية إلى دول الخليج، بهدف تعزيز التواصل الشعبي من خلال المعارض الثقافية والفنية. على سبيل المثال، خلال الفترات التي شهدت تخفيفًا نسبيًا للتوتر السياسي، قامت إيران بتنظيم معارض للكتب والفنون الإسلامية، خاصة في الكويت وسلطنة عمان، حيث العلاقات أقل توترًا مقارنة بالسعودية والإمارات. تُستخدم هذه الفعاليات كأداة لتحسين صورتها الثقافية والدينية وتعزز التواصل الإيجابي رغم الخلافات السياسية"[٣٤].

من جهة أخرى، تلعب إيران على أوتار التراث المشترك لدول الخليج العربي، مثل التراث الفارسي والخليجي الذي يمتد عبر التاريخ. على سبيل المثال، في سلطنة عمان تُنظم فعاليات مشتركة تسلط الضوء على التبادل الثقافي والتجاري بين البلدين عبر القرون. تساعد مثل هذه الفعاليات على تقديم إيران نفسها كدولة ذات روابط تاريخية طبيعية مع دول المنطقة، متجاوزة الخلافات السياسية الحديثة[٣٥].

إجمالًا، تعتمد إيران على مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي، بدءًا من الحرب الهجينة التي تجمع بين الأدوات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، مثل العمليات العسكرية المباشرة، الحروب بالوكالة، الهجمات السيبرانية، وحملات التضليل الإعلامي. تستخدم إيران هذه الأدوات لضرب استقرار الدول في المنطقة دون الانخراط في حروب تقليدية قد تُصنف على أنها تصعيد عسكري مباشر. وتعتمد إيران كذلك على أدوات القوة الناعمة لتعزيز نفوذها، مثل الأنشطة الثقافية والدينية والتعليمية، التي تهدف إلى بناء روابط مذهبية مع المجتمعات الشيعية في دول الخليج.

كما تُستخدم الممارسات الدينية مثل تنظيم مراسم عاشوراء وحج الشيعة في إيران كوسيلة لتعزيز الولاء السياسي والديني بين الشيعة في المنطقة، كما أن إيران تستغل الإعلام كأداة قوية لنشر رؤيتها السياسية وتعزيز صورتها كمدافع عن حقوق الشيعة في الخليج، من خلال القنوات الفضائية مثل "العالم" و"المنار". وتُضاف إلى هذه الأدوات المساعدات الإنسانية والتنموية، حيث تستغل إيران مساعداتها في مناطق الصراع، مثل اليمن، لتعزيز صورتها كداعم للمجتمعات المتضررة، سواء عبر المساعدات الغذائية أو الطبية، مستخدمة هذه القنوات لتدعيم موقفها السياسي في الصراع الإقليمي. بشكل عام، تعد استراتيجيات التأثير الإيرانية مزيجًا من القوة العسكرية والسياسية الناعمة التي تهدف إلى تحقيق تأثير كبير في المنطقة دون تصعيد مفتوح، ما يجعل إيران قادرة على تعزيز نفوذها في الخليج بأساليب متعددة ومعقدة.

المبحث الثاني: البعد الأمني والعسكري

تلعب إيران دورًا محوريًا في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي من خلال سياسات عسكرية متعددة الأبعاد. تتضمن هذه السياسات تطوير قدراتها العسكرية بشكل مستمر، سواء في المجال التقليدي أو في مجال الأسلحة الصاروخية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. كما تسعى إيران إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية من خلال مناورات عسكرية متكررة بالقرب من مضيق هرمز، الذي يعد ممرًا حيويًا لشحنات النفط العالمية. تشكل

هذه المناورات رسالة قوية من إيران إلى دول الخليج والمجتمع الدولي بأنها قادرة على إغلاق المضيق في حال حدوث تصعيد مع الغرب أو دول المنطقة [٣٦].

تعتمد إيران على استراتيجيات غير تقليدية، مثل دعمها للميليشيات المسلحة في المنطقة، لتوسيع نفوذها العسكري والسياسي. يتمثل أحد الأمثلة البارزة في دعمها المستمر للحوثيين في اليمن، الذين أصبحوا يشكلون تهديدًا عسكريًا مباشرًا لدول الخليج، خصوصًا المملكة العربية السعودية والإمارات. تسعى إيران من خلال هذه الميليشيات، إلى فرض ضغط مستمر على دول الخليج، مما يعزز موقفها الإقليمي ويوفر لها أدوات للابتزاز السياسي والعسكري [٣٧].

تُعد هذه الأنشطة جزءًا من استراتيجيات إيران لإعادة تشكيل توازن القوى في منطقة الخليج، ويعكسها القلق المتزايد لدى دول الخليج من تأثيرات هذه السياسات على استقرار المنطقة، خاصة مع تصاعد التوتر العسكري والتهديدات الأمنية.

أولاً: تطوير القدرات العسكرية:

عملت إيران على تطوير قدراتها العسكرية والصاروخية بشكل ملحوظ على مر السنين، حيث تعد الأسلحة الباليستية جزءًا رئيسيًا من استراتيجيتها الدفاعية والهجومية. كما أنها تهدف إلى استخدام هذه الأسلحة لتعزيز قوة الردع أمام القوى الغربية ودول الجوار. من بين التطورات الكبرى التي جرت في الفترة الأخيرة، قامت إيران بتطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات وصواريخ قصيرة المدى، والتي يتم إطلاقها من منصات متحركة لتقليل فرص اكتشافها قبل إطلاقها. كما أن إيران قد حققت تقدمًا ملحوظًا في مجال الطائرات المسيرة التي تستخدمها في عمليات هجومية ضد دول أخرى في المنطقة، مثل الهجمات التي نفذتها في عام ٢٠١٩ ضد منشآت "أرامكو" في المملكة العربية السعودية [٣٨].

تُعد إيران واحدة من الدول القوية في مجال الصواريخ الباليستية؛ فقد أعلنت عام ٢٠٢٠م، عن تطوير صواريخ باليستية قصيرة المدى، مثل صواريخ "فاتح-١١٠" التي تصل إلى ٣٠٠ كيلومتر. وقد جرت محاولات مستمرة لتطوير صواريخ بعيدة المدى، مثل صاروخ

"ذوالفقار" الباليستي الذي يصل مداه إلى ٧٠٠ كيلومتر. كما طورت أيضًا صواريخ كروز مثل صاروخ "هويزة" الذي يتم إطلاقه من الأرض والذي يصل مداه إلى ١,٣٠٠ كيلومتر[٣٩].

وقد أُستخدمت هذه الصواريخ في الهجمات المباشرة على أهداف استراتيجية في دول أخرى. مثل الهجوم الذي نُفذ في سبتمبر ٢٠١٩م، باستخدام طائرات مسيرة وصواريخ كروز ضد منشآت "أرامكو" في المملكة العربية السعودية. وألحق أضرارًا فادحة وترك أثرًا كبيرًا في الاقتصاد السعودي، بقدر ما أظهر تطور قدرات إيران الصاروخية والتكتيكية[٤٠].

كذلك حققت إيران تقدمًا ملحوظًا في مجال الطائرات المسيرة، حتى أصبحت جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها العسكرية. فلم تقتصر على تطوير طائراتها المسيرة للعمليات الدفاعية فقط، بل استخدمتها أيضًا لتنفيذ هجمات هجومية في مناطق النزاع المختلفة. مثل استخدام المسيرة "شاهد-١٣٦" و"مهاجر-٦"، في تنفيذ هجمات على البنية التحتية الحيوية بدول الخليج. في عام ٢٠٢١م، م، أكدت تقارير عسكرية أن إيران زودت الحوثيين بمسيرات لشن هجمات على أهداف سعودية. مثلما استخدمتها في الهجوم على القواعد الأمريكية في العراق[٤١].

من جهة أخرى، سعت إيران إلى تعزيز الردع العسكري والتكتيكي من خلال تطوير منظومات دفاعية وصاروخية. فقد أعلنت، في عام ٢٠٢٠م، عن تطوير صاروخ "خرمشهر-٣" الذي يُعد من بين أقوى الصواريخ الباليستية التي أنتجتها البلاد. كما أضافت إيران إلى ترسانتها صواريخ "هواس-٢" و"آرش-٢" التي تزيد قدرتها على تهديد المناطق التي تشهد توترات متصاعدة، مثل الخليج العربي. تُستخدم تلك الصواريخ كوسيلة تهديد للأعداء الإقليميين والدوليين. ترى إيران أن هذه الاستراتيجيات تُعزز من قدرتها على الردع، وهي تواصل تحسين قدراتها الدفاعية لتعزيز مكانتها في المنطقة. وقد أظهرت التقارير أن إيران تواصل العمل على تحسين صواريخها الباليستية بشكل يعزز قدرتها على توجيه ضربات دقيقة وطويلة المدى ضد الأهداف في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط[٤٢].

ثانياً: المناورات العسكرية

تعد المناورات العسكرية الإيرانية بالقرب من مضيق هرمز جزءًا من استراتيجيتها العسكرية والردعية. تقوم إيران باستعراض قوتها العسكرية بشكل متكرر في هذه المنطقة الحيوية، التي تمر

عبرها نسبة كبيرة من صادرات النفط العالمية. تهدف هذه المناورات إلى إرسال رسالة للأطراف الإقليمية والدولية بأنها قادرة على غلق مضيق هرمز في حال تعرضت مصالحها لأي تهديد. وقد تم استخدام هذه المناورات أداة للضغط على دول الخليج وعلى القوى الغربية [٤٣]. وعلى مدار السنوات الأخيرة، أجرت إيران العديد من المناورات البحرية التي تهدف لاستعراض قدرتها على إغلاق المضيق إذا لزم الأمر. في ٢٠١٩م، فأجرت مناورات بحرية في الخليج العربي شملت أكثر من ١٠٠ سفينة حربية، واختبرت صواريخ جديدة وطائرات مسيرة مخصصة للهجمات البحرية. وتُعد هذه المناورات بمثابة تحذير لدول الخليج وأيضًا للولايات المتحدة والقوى الغربية التي لها وجود عسكري في المنطقة [٤٤].

استخدمت إيران هذه المناورات لتأكيد قدرتها على التأثير في حركة التجارة العالمية. مضيق هرمز هو ممر حيوي تصدر عبره حوالي ٢٠% من النفط العالمي، مما يجعل تهديد إيران بإغلاقه ورقة ضغط استراتيجية ضد الدول التي تتعارض مع مصالحها. هذه المناورات، رغم كونها غالبًا ما تكون مناورات سنوية أو دورية، تُسهم في زيادة التوترات العسكرية في المنطقة وتعكس قلق دول الخليج من تعزيز النفوذ الإيراني العسكري في المنطقة [٤٥].

تتعمد إيران تكرار مناوراتها العسكرية بالقرب من مضيق هرمز بهدف التأكيد على قدرتها في التأثير على حركة التجارة العالمية. تثير هذه المناورات قلقًا شديدًا في الأسواق العالمية نظرًا للأهمية الاستراتيجية للمضيق. في عام ٢٠١٩، شهد العالم تصاعدًا في التوترات حينما أعلنت إيران في أكثر من مناسبة أنها قادرة على إغلاق المضيق في حال شعرت بأن أمنها القومي مهدد. على الرغم من أن هذا التهديد غالبًا ما يُعد تهديدًا غير مباشر في إطار المناورات العسكرية، إلا أن دول الخليج والدول الغربية على حد سواء تراقب عن كثب هذه الأنشطة العسكرية التي تشكل تهديدًا محتملاً للسلامة البحرية في المنطقة [٤٦].

تكتسب المناورات العسكرية الإيرانية في مضيق هرمز أهمية إضافية كونها مرتبطة بتوجهات إيران السياسية في المنطقة. تطمح إيران من خلال هذه المناورات إلى تعزيز استراتيجيات الردع ضد الدول المعادية، خاصة في ظل التوترات التي نشأت بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق

النووي في ٢٠١٨. من خلال هذه المناورات، تسعى إيران إلى إظهار أنها ليست مجرد قوة عسكرية ذات قدرات إقليمية بل هي أيضًا قوة يمكنها التأثير في الأمن العالمي عبر تهديد ممرات حيوية مثل مضيق هرمز. الهدف من هذه المناورات هو وضع دول المنطقة والقوى الغربية في موقف يتطلب منها الاستجابة بحذر شديد حيال أية تحركات عسكرية إيرانية قد تضر بمصالحها الاستراتيجية (٤٧).

تُظهر المناورات الإيرانية بمضيق هرمز ردود فعل متباينة من المجتمع الدولي. تعد العديد من الدول الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة، أن هذه المناورات تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الدولي. وعلى الرغم من التأكيدات الإيرانية بأن هذه المناورات هي جزء من استراتيجيتها الدفاعية، فإن الدول الغربية تتبنى سياسة ردعية تجاه هذه الأنشطة. في ٢٠٢٠م، ردت الولايات المتحدة من خلال إجراء مناورات بحرية مشتركة مع دول خليجية على غرار السعودية والإمارات، بالإضافة إلى دعمها لقوات بحرية، بحرية خاصة لضمان استقرار مرور النفط عبر المضيق. هدفت المناورات الأمريكية إلى تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة وتقديم رسالة بأن الولايات المتحدة لن تقبل أي تهديدات ضد حرية الملاحة في مضيق هرمز (٤٨).

ثالثًا: استخدام الميليشيات:

تعد إيران الميليشيات المسلحة بمثابة جزء أساسي من استراتيجيتها الإقليمية، حيث تدعم إيران العديد من الجماعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط لتعزيز نفوذها، أبرزها حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن والميليشيات الشيعية في العراق. على سبيل المثال، زودت إيران الحوثيين بصواريخ باليستية وطائرات مسيرة، مما أتاح لهم تنفيذ هجمات على منشآت حيوية في السعودية. استهدفت هذه الهجمات محطات النفط والبتروكيماويات في السعودية وأثرت بشكل كبير على أسواق النفط العالمية، مما يبرز استخدام إيران للحوثيين كأداة للضغط على السعودية ودول الخليج. كما أن الدعم الإيراني للحوثيين قد أدي إلى تصاعد الصراع في اليمن، الذي طال أمده وأدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في المنطقة (٤٩).

في العراق وسوريا، تعد إيران الميليشيات الشيعية بمثابة أداة أساسية في تعزيز تأثيرها السياسي والعسكري. في العراق، تدعم إيران ميليشيات مثل الحشد الشعبي التي تلعب دورًا محوريًا في محاربة تنظيم داعش، ولكنها أيضًا تعمل على تعزيز النفوذ الإيراني في البلاد. وفي سوريا، ساعدت إيران في تشكيل ودعم ميليشيات موالية للنظام السوري، بما في ذلك "فاطميون" و"زينبيون" حيث تعد هذه الميليشيات جزءًا من جسر إيران الإقليمي الذي يمتد من طهران إلى بيروت عبر بغداد ودمشق[٥٠].

إحدى النقاط الجوهرية في دعم إيران للميليشيات المسلحة هو استخدامها هذه الجماعات كأدوات لتحقيق أهدافها السياسية في منطقة الخليج. ففي البحرين، على سبيل المثال، تم اتهام إيران بدعم جماعات معارضة بحرينية، بينما في السعودية، تستمر الهجمات التي تنفذها الميليشيات الموالية لإيران (مثل الحوثيين) في استهداف المنشآت النفطية والتجارية. تُظهر هذه الهجمات قدرة إيران على التأثير في الأمن الإقليمي من خلال هذه الجماعات المسلحة[٥١].

وهكذا، تلعب إيران دورًا محوريًا في البعد الأمني والعسكري لمنطقة الخليج العربي عبر استراتيجيات متعددة الأبعاد، ضمن خطة شاملة تستهدف تطوير القدرات العسكرية التقليدية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، بهدف تعزيز الردع أمام القوى الغربية ودول المنطقة. كما تعمل على توسيع قدراتها الدفاعية والهجومية من خلال إجراء المناورات المتكررة قرب مضيق هرمز، لإفهام لأعدائها أنها قادرة على إغلاق المضيق في حال حدوث تصعيد عسكري. إضافة إلى أنها تعتمد على استراتيجيات غير تقليدية لتعزيز نفوذها العسكري، مثل دعم الميليشيات المسلحة في المنطقة، مثل الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان، والميليشيات الشيعية في العراق وسوريا. بهدف الضغط المستمر على دول الخليج، وزيادة قوتها السياسية والعسكرية في المنطقة. خاصة أن هذه الأنشطة العسكرية غير التقليدية تساهم في تعزيز التوترات الإقليمية، ويعكسها القلق المتزايد لدى دول الخليج من تأثيراتها على استقرار المنطقة، خاصة في ظل التصعيد العسكري والتهديدات الأمنية المتزايدة.

المبحث الثالث: البعد السياسي

يشكل البعد السياسي في استراتيجية إيران تجاه منطقة الخليج العربي أداة رئيسية لتعزيز مكانتها الإقليمية. ويتجلى ذلك في محاولاتها الدائمة للتأثير على الأنظمة السياسية بالخليج، واستغلال الأزمات الإقليمية في توظيف أدواتها المختلفة لتحقيق أهدافها. وتستند السياسة الإيرانية إلى مقاربة متعددة المستويات تجمع بين خطاب داعي للتعاون الإقليمي والتدخل السياسي لمواجهة النفوذ الأمريكي والإقليمي المنافس.

أولاً: سياسة إيران الخارجية تجاه دول الخليج العربية

تُعد سياسة إيران الخارجية تجاه دول الخليج العربي انعكاسًا لاستراتيجية شاملة تستهدف تحقيق الهيمنة الإقليمية وتعزيز النفوذ السياسي والأمني. وتستند هذه السياسة إلى رؤية إيران لموقعها الجغرافي ومكانتها المحورية، مع إدراكها للأهمية الاستراتيجية لدول الخليج باعتبارها مركزًا للطاقة ومسرحًا للتنافس الدولي. وقد اعتمدت إيران سياسات متنوعة في التعامل مع دول الخليج، تجمع بين الخطاب الدبلوماسي الداعي للتعاون واستخدام أدوات الضغط والتدخل[٥٢].

١. أهداف السياسة الإيرانية:

تركز إيران على تعزيز نفوذها الإقليمي عبر تحويل منطقة الخليج إلى محور رئيسي لتحقيق طموحاتها. وترى أن دورها كقوة مهيمنة في الخليج يعزز مكانتها على الساحة الدولية، خاصة في مواجهة النفوذ الأمريكي والسعودي، وتشير بعض الدراسات إلى أنها تعد الخليج امتدادًا طبيعيًا لنفوذها التاريخي، ما يدفعها إلى التوسع الاستراتيجي عبر أدوات متعددة، فالهيمنة بالنسبة لها تعني تأكيد دورها كصانع رئيسي للقرارات في الخليج وتقليص تأثير القوى المنافسة مثل السعودية، إضافة إلى تقويض التواجد العسكري والسياسي الغربي، وخاصة الأمريكي[٥٣].

كما تسعى إيران إلى تقويض نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها، خصوصًا المملكة العربية السعودية، من خلال تعزيز تحالفات مع الدول المناهضة لهذه القوى. في الوقت نفسه، تحرص إيران على تأمين مصالحها الاقتصادية، خاصة المتعلقة بصادرات النفط والغاز، وضمان أمن ممرات الملاحة في الخليج. ويُعد مضيق هرمز بوابة حيوية لتجارة النفط العالمية، وتدرك إيران أن

إحكام قبضتها على هذا الممر المائي الاستراتيجي يعزز من موقعها الجيوسياسي. فهدفها الأساسي هو استخدام المضيق كورقة ضغط لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي [٥٤]. وفي ظل العقوبات الاقتصادية، تهدف إيران إلى توسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج لتعزيز اقتصادها الوطني وتقليل الاعتماد على الأسواق الغربية. تسعى هذه الاستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم التنمية الاقتصادية الداخلية[٥٥].

من بين الأهداف الرئيسية لإيران حماية حدودها من التهديدات الخارجية القادمة من الخليج العربي. ترى إيران أن زعزعة استقرار المنطقة يمكن أن ينعكس سلبًا على أمنها الداخلي، خاصة مع وجود أقليات عرقية وطائفية في المناطق الحدودية. لذلك، تسعى إيران إلى فرض نفوذها الإقليمي لردع أي تحركات قد تؤثر على استقرارها الداخلي[٥٦].

كما تعمل إيران على تحقيق هدف أيديولوجي يتمثل في تصدير نموذج "ولاية الفقيه" ونشر أفكار الثورة الإسلامية. ترى إيران أن تعزيز نفوذها الإيديولوجي في دول الخليج يُسهم في تقوية نفوذها العام على المدى الطويل، خاصة من خلال خلق مجتمعات متأثرة بأيدولوجيتها يمكنها أن تكون قاعدة دعم لها داخل هذه الدول. وعلى صعيد آخر، فإن أحد الأهداف بعيدة المدى للسياسة الإيرانية هو تعزيز مكانتها على الساحة الدولية. ترى إيران أن نفوذها في الخليج العربي يمكن أن يُعزز من قدرتها على التأثير في القضايا العالمية، سواء في إطار المفاوضات الدولية أو في مواجهة العقوبات والضغوط الغربية [٥٧].

ترتبط جميع هذه الأهداف بشكل أو بآخر بالهدف الرئيسي لإيران، وهو الحفاظ على استقرار نظامها السياسي. تعزيز النفوذ الإقليمي وتأمين المصالح الاقتصادية والإيديولوجية يسهم بشكل مباشر في دعم النظام الحاكم داخليًا وضمان استمراريته في وجه التحديات الداخلية والخارجية [٥٨] ويمكن تلخيص أهداف السياسية الإيرانية كالتالي:

حماية الأمن القومي: يُعد من الركائز الأساسية في سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تسعى إلى تعزيز قدراتها العسكرية من خلال تطوير برامجها الصاروخية

والدفاعية، بما يعزز قدرتها على الردع والتفوق العسكري في المنطقة. على سبيل المثال، تقوم بتطوير صواريخ باليستية قادرة على الوصول إلى أهداف في دول الخليج، مما يعزز قدرتها على حماية مصالحها. كما توسع قواعدها العسكرية في مناطق استراتيجية مثل بوشهر وبندر عباس، لتتمكن من التحكم في الممرات البحرية الحيوية مثل مضيق هرمز، وهو نقطة عبور رئيسية لتجارة النفط العالمية. كما أن تطوير قدراتها البحرية يعزز وجودها في هذه المنطقة الحساسة، مما يسهم في تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية [٥٩].

على الصعيد الدبلوماسي، تتبنى إيران سياسة تعزيز العلاقات مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل قطر وعمان، مما يساعدها على بناء شراكات استراتيجية وتوفير دعم دبلوماسي في مواجهة الضغوط الدولية. كما تدعم إيران جماعات محلية مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، بهدف توسيع نفوذها الإقليمي وحماية مصالحها الجيوسياسية [٦٠].

الحفاظ على النفوذ الإقليمي: تسعى إيران للحفاظ على نفوذها الإقليمي في منطقة الخليج العربي من خلال تعزيز علاقاتها مع دول مثل العراق وسوريا. عقب سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، دعمت إيران الأحزاب الشيعية والجماعات المسلحة في العراق، مما مكنها من توسيع نفوذها السياسي والعسكري هناك. كما قدمت دعماً كبيراً لنظام بشار الأسد خلال الحرب الأهلية السورية، مما أسهم في تعزيز تأثيرها في سوريا وتحقيق مصالحها الاستراتيجية [٦١].

في لبنان، تلعب إيران دورًا هامًا من خلال دعم حزب الله، مما جعله لاعبًا رئيسيًا في السياسة اللبنانية وفي الصراع العربي الإسرائيلي. كما دعمت إيران الحوثيين في اليمن منذ عام ٢٠١٤م، مما ساعدهم في السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، وهو ما يعكس سعيها للتأثير في اليمن ومنافسة القوى الإقليمية مثل السعودية. وتواصل إيران استراتيجيتها في بناء تحالفات مع الجماعات الفاعلة في المنطقة لتعزيز قوتها الإقليمية وحماية مصالحها [٦٢].

تستفيد إيران كذلك من الأزمات السياسية في دول الخليج لتعزيز نفوذها، مثل علاقتها مع قطر خلال الأزمة الخليجية في ٢٠١٧، حيث قدمت دعمًا اقتصاديًا وسياسيًا لقطر، مما عزز من موقعها في المنطقة. تسعى إيران من خلال هذه السياسات، إلى تحقيق توازن القوى

الإقليمي وتعزيز مكانتها كقوة مؤثرة في مواجهة النفوذ الأمريكي والغربي، مما يعكس طموحاتها في الحفاظ على استقرارها الداخلي وتعزيز دورها في الشؤون الدولية (٦٣).

مواجهة التهديدات الخارجية: تعد إيران وجود القوات العسكرية الأجنبية في منطقة الخليج تهديدًا لأمنها القومي، حيث ترى أن هذه القوات تحد من سيادتها ونفوذها الإقليمي. ولمواجهة هذا التهديد، تسعى إيران إلى تعزيز علاقاتها مع دول الخليج عبر التعاون الاقتصادي والعسكري، مثل محاولاتها لتطوير علاقات تجارية مع عمان وقطر، مما يعزز الروابط التي يمكن استخدامها كورقة ضغط ضد النفوذ الأجنبي. كما تعمل إيران على تقديم الدعم العسكري والتقني لبعض دول الخليج لتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات المشتركة (٦٤).

تسعى إيران أيضًا إلى تطوير قدراتها العسكرية الخاصة، بما في ذلك برامج الصواريخ الباليستية، بهدف تقوية موقفها التفاوضي وتعزيز قدرتها على ردع القوات الأجنبية. كما تدعم الميليشيات الحليفة في المنطقة، مما يمنحها وسائل إضافية للضغط على الدول المستضيفة لهذه القوات. من خلال هذه السياسات، تهدف إيران إلى خلق توازن قوى يساهم في حماية مصالحها الإقليمية ويزيد من قدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية (٦٥).

صيانة الهوية الثقافية والدينية: تسعى إيران بشكل مستمر إلى الحفاظ على هويتها الثقافية والدينية في علاقاتها مع دول الخليج، حيث تعد هذه الهوية جزءًا أساسيًا من سياستها الخارجية. في هذا السياق، تسعى إيران إلى تعزيز الروابط الثقافية والدينية التي تجمعها مع دول الخليج من خلال التبادل الثقافي والمعارض الفنية، مثل مهرجانات الأفلام الإيرانية التي تُنظم في دول مثل قطر. توفر هذه الفعاليات منصة لتبادل الأفكار والثقافات، مما يعزز الفهم المتبادل ويساهم في بناء جسور من التفاهم بين شعوب المنطقة (٦٦).

التعاون الاقتصادي: يُعد التعاون الاقتصادي بين إيران ودول الخليج العربي من الجوانب الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة، حيث يسعى هذا التعاون إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين الطرفين وزيادة التبادل التجاري والاستثماري. يهدف هذا التعاون إلى تحقيق

المصالح المشتركة وتحقيق الاستقرار الإقليمي، مما يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والارتقاء بالروابط بين إيران ودول الخليج(٦٧).

٢. أدوات السياسية الإيرانية:

تمتلك إيران مجموعة من الأدوات السياسية التي تستخدمها لتنفيذ استراتيجيتها مع دول الخليج العربي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الدبلوماسية الثنائية:

تمثل الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع دول الخليج العربي. تعتمد إيران على هذه الدبلوماسية كآلية لتقريب وجهات النظر مع بعض الدول الخليجية أو تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال خلق توازن بين التعاون والتنافس. وتُستخدم هذه الدبلوماسية لتحقيق أهداف سياسية، واقتصادية، وأمنية، مع السعي لتقليل تأثير الدول المنافسة مثل السعودية والولايات المتحدة. وتُركز إيران في الدبلوماسية الثنائية على بناء علاقات مباشرة مع دول الخليج العربي على المستوى الفردي. وتتميز هذه العلاقات بأنها تتفاوت وفقًا لطبيعة المصالح المشتركة أو القضايا الخلافية مع كل دولة على حدة.

تسعى إيران من خلال الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى ترسيخ دورها المحوري في قضايا الخليج العربي، مستهدفة تقليل العزلة السياسية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. وتعمل على تعزيز حضورها الإقليمي من خلال مبادرات تروج لإقامة نظام أمني إقليمي قائم على التعاون بين دول المنطقة، مع رفض التدخل الأجنبي، مما يعكس رؤيتها لأمن الخليج كمسؤولية مشتركة بين الدول المجاورة.

كما توظف إيران هذه الدبلوماسية لتخفيف التوترات مع بعض دول الخليج، مثل سلطنة عمان وقطر، التي تربطها بهما علاقات أقرب نسبيًا، مع إبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع الدول الأكثر معارضة لها، مثل السعودية. يعكس هذا النهج حرص إيران على المزج بين التعاون والدبلوماسية لتحقيق أهدافها الإقليمية في مواجهة التحديات والضغوط الدولية.

العلاقات مع قطر: تتمتع إيران وقطر بعلاقات تاريخية متميزة تعود إلى عام ١٩٧١م، فكانت إيران من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال قطر، ثم تعمقت هذه العلاقات على مر السنين، في المجالات الاقتصادية والسياسية. ولعبت إيران خلال الأزمة الخليجية (٢٠١٧-٢٠٢١م) دورًا حيويًا في دعم قطر، حيث فتحت مجالها الجوي وموانئها لتسهيل الحركة والتجارة، مما ساعد الدوحة على تجاوز تداعيات الحصار المفروض عليها [٦٨].

وقد قام أمير قطر بزيارة رسمية إلى طهران، في مايو ٢٠٢٢م، التقى خلالها بالرئيس الإيراني، وتم التأكيد على أهمية حل مشكلات المنطقة عبر الحوار وتعزيز العلاقات الثنائية [٦٩]. وعلى الصعيد الاقتصادي شهدت التبادلات التجارية نموًا ملحوظًا، حيث بلغت نحو ٧٧٧ مليون ريال قطري، عام ٢٠٢١م[٧٠]. كما لعبت الدوحة دور الوسيط بين طهران وواشنطن، مما أدى إلى اتفاق لتبادل السجناء في أغسطس ٢٠٢٣م مما عكس الثقة المتبادلة والتعاون الوثيق بين البلدين[٧١].

على الرغم من عمق هذه العلاقات، والتي لا تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية، بل تمتد إلى المجالات الأمنية والعسكرية أيضًا. فعلى المستوى الأمني، تبدي قطر حرصًا على تعزيز التعاون مع إيران في إطار ضمان استقرار المنطقة. وقد تجسد ذلك في تبادل المعلومات الاستخبارية والتنسيق في مواجهة التهديدات المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب والتطرف، فضلًا عن تعزيز التعاون في قضايا الأمن البحري في الخليج العربي[٧٢]. فقد تم توقيع اتفاقية التعاون الأمني، عام ٢٠١٠م، نصت على تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الأمن وتبادل المعلومات. وتعد هذه الاتفاقية جزءًا من العلاقات الثنائية التي تطورت بين إيران وقطر منذ بداية السبعينيات، وتهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي في الخليج العربي وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[٧٣].

تعمل الاتفاقية على تعزيز التنسيق بين السلطات الأمنية في كل من طهران والدوحة في مواجهة التهديدات التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الأمن البحري ومكافحة التهريب. كما أن الاتفاقية تسعى إلى تعزيز التعاون الأمني في مجالات حماية البنية التحتية للطاقة في الخليج

العربي، وهو ما يعد أمرًا بالغ الأهمية نظراً لأهمية المنطقة كمركز رئيسي لمصادر الطاقة العالمية [٧٤].

إضافة إلى ذلك، تُعد العلاقات الإيرانية القطرية نموذجًا للتعاون السياسي والدبلوماسي في منطقة الخليج. ففي وقت تعاني فيه بعض الدول الخليجية من التوترات مع إيران، تظل قطر واحدة من الدول التي تسعى لتعزيز الحوار والتواصل المباشر مع طهران. وقد جسدت هذه السياسة القطرية في تبني مواقف مستقلة تنأى بنفسها عن الانخراط في محاور سياسية معادية لإيران، مما جعلها في كثير من الأحيان وسيطًا مقبولًا في حل النزاعات الإقليمية. كما أن سياسة الحياد الإيجابي التي تتبناها قطر تساهم في تعزيز هذه العلاقات، مما يسمح لها باللعب دورًا بارزًا في الجهود الرامية إلى تهدئة الأوضاع في المنطقة[٧٥].

العلاقات مع عمان: تجمع إيران وسلطنة عمان علاقات تاريخية قائمة على التفاهم المشترك والتعاون في القضايا الإقليمية. تعد عمان أحد الشركاء الاستراتيجيين لإيران في منطقة الخليج العربي، حيث تلعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية والدولية، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية مع الدول الغربية والخليجية[٧٦]. غالبًا ما تدعم عمان الحوار السياسي كوسيلة لحل الأزمات، وهو ما يتماشى مع توجهات السياسة الخارجية الإيرانية التي تسعى لتقليل عزلتها الدولية [٧٧].

تعد عُمان تعد واحدة من الدول القليلة التي نجحت في الحفاظ على علاقات قوية مع إيران، في وقت تتزايد فيه التوترات بين إيران وبعض دول الخليج وكذلك مع الغرب. فقد استطاعت سلطنة عمان أن تلعب دور الوسيط الفعّال في العديد من الأزمات الإقليمية والدولية. وقد برز دور عمان بشكل خاص خلال المفاوضات النووية بين إيران والقوى الغربية، حيث كانت سلطنة عمان بمثابة قناة اتصال مهمة بين الطرفين. ويُذكر أن عمان قد ساعدت في تسهيل المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق النووي في ٢٠١٥م، كما قامت باستضافة العديد من الاجتماعات السرية بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين في السنوات السابقة [٧٨].

كما تشمل العلاقة مجالات تعاون واسعة مثل التجارة والطاقة والأمن البحري، حيث تلعب عمان دورًا محوريًا في التقليل من حدة التوترات الإقليمية، وقد تجلى هذا الدور في تعزيز التعاون مع إيران في قضايا حيوية مثل الأمن البحري. فمضيق هرمز، الذي يُعد شريانًا حيويًا للتجارة والطاقة، هو من بين القضايا الأمنية التي تتعاون فيها إيران وعمان بشكل وثيق. وتسعى سلطنة عمان إلى ضمان استقرار هذا الممر المائي الحيوي، وهو ما يعكس الاهتمام المشترك بين البلدين في حفظ الأمن البحري[٧٩].

وبالإضافة إلى ذلك، تعد العلاقة بين إيران وعمان نموذجًا للتعاون التجاري والاقتصادي. حيث تساهم إيران بشكل كبير في تزويد عمان بالعديد من الموارد الطبيعية، مثل الغاز والنفط، بينما تستفيد إيران من موقع عمان الاستراتيجي للتجارة البحرية والنقل. كما تشهد العلاقات التجارية بين البلدين نمواً متواصلاً، خاصة في القطاعات المتعلقة بالطاقة والصناعة[٨٠].

على الرغم من العلاقات الوثيقة بين إيران وسلطنة عمان، فإن عمان تتبنى سياسة متوازنة تهدف إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف، بما في ذلك الدول الغربية ودول الخليج الأخرى. هذه السياسة تتيح لعمان الحفاظ على موقعها كداعم رئيسي للسلام والاستقرار في المنطقة[٨١].

العلاقات مع الإمارات: على الرغم من التوترات الجيوسياسية التي شابت العلاقات الإيرانية الإماراتية، بسبب النزاع المستمر حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) إلا أن ثمة جانبًا عمليًا يظهر في علاقات البلدين[٨٢] فتُعد الإمارات واحدة من أكبر شركاء إيران التجاريين، حيث استمرت التجارة بينهما حتى خلال فترات العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران. وقد اتخذت الإمارات خطوات لتخفيف التوترات مع إيران، بما في ذلك الزيارات الدبلوماسية رفيعة المستوى، مثل زيارة مستشار الأمن الوطني الإماراتي إلى طهران في ٢٠٢١م[٨٣] وأعلنت في أغسطس ٢٠٢٢م، عن إعادة سفيرها إلى إيران بعد أكثر من ست سنوات من خفض العلاقات الدبلوماسية. جاءت هذه الخطوة ضمن جهود إقليمية لتعزيز الحوار بين دول الخليج وإيران في إطار السعي لخفض التوترات[٨٤].

ولا تزال الإمارات حريصة على الحفاظ على توازن دقيق بين مصالحها الأمنية من جهة، وتحالفاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ودول الخليج الأخرى من جهة ثانية. فالعلاقات الأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة تبقى حجر الزاوية في السياسة الإماراتية، إلا أن الحاجة إلى الحفاظ على استقرار المنطقة والمصالح الاقتصادية تدفعها نحو تعزيز التعاون مع إيران في مجالات أخرى. يعد الأمن البحري من أبرز هذه المجالات، حيث يظل مضيق هرمز، أحد أهم ممرات النقل البحري في العالم، محط اهتمام مشترك بين البلدين. ونتيجة لذلك، يتعاون البلدان في ضمان استقراره بما يعود بالنفع على الاقتصادين الإيراني والإماراتي على حد سواء[٨٥].

وتجسد هذه العلاقات نموذجًا للعلاقات بين الدول التي تجمع بين التحديات السياسية والتعاون المستمر في مجالات اقتصادية وأمنية حيوية. على الرغم من النزاعات الإقليمية التي قد تشوب هذه العلاقات في بعض الأحيان، تظل الإمارات وإيران مثالًا على كيف يمكن لدول المنطقة أن تسعى للحد من التوترات عبر استراتيجيات الحوار والبراغماتية السياسية[٨٦].

العلاقات مع الكويت: تتميز بمرونتها مقارنة بعلاقات إيران مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي. تحافظ الكويت على سياسة حيادية تسعى من خلالها إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. في السنوات الأخيرة، برزت الكويت كوسيط محتمل في النزاعات الإقليمية، بما في ذلك بين إيران ودول الخليج الأخرى. تزامن هذا الدور مع دعوات الكويت لتجنب التصعيد العسكري واعتماد الحوار السياسي كوسيلة لحل الأزمات[٨٧].

على الصعيد الاقتصادي، ظلت العلاقات الإيرانية الكويتية محدودة، لكنها مستدامة، تركز على التجارة والمشروعات المشتركة التي تساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين. لا تزال الكويت تسعى لتعزيز التجارة الثنائية مع إيران، وهو ما يتوافق مع توجهاتها في تجنب التصعيد وفتح قنوات الحوار. ورغم التحديات التي قد تواجهها العلاقات الاقتصادية نتيجة للعقوبات الدولية المفروضة على إيران، تواصل الكويت تسهيل التبادل التجاري معها في حدود المتاح[٨٨].

الجدير بالذكر أن إيران تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الروابط مع الأقلية الشيعية بالكويت، وتستغل الطائفية لتعزيز نفوذها في الساحة السياسية الكويتية، وذلك من خلال الترويج لخطاب سياسي يعزز هويتها الطائفية ويربطها بالمصالح الإيرانية الإقليمية[٨٩]. وقد اتهمتها الكويت بدعم بعض الجماعات الشيعية في الكويت، مثل ما عُرف بـ "خلية العبدلي"، التي أُلقي القبض عليها في عام ٢٠١٥ بتهمة حيازة أسلحة وتلقي تدريبات عسكرية من الحرس الثوري الإيراني. رغم نفي إيران لهذه الاتهامات، فإن تقارير أمنية كويتية ودولية أشارت إلى وجود صلات بين بعض المتهمين وإيران [٩٠] ومن جهة أخرى، تتواجد شخصيات شيعية بارزة في البرلمان الكويتي "مجلس الأمة" وتلعب دورًا سياسيًا مؤثرًا. تشير تقارير إلى أن إيران تعمل على بناء قنوات اتصال غير مباشرة مع هذه الشخصيات لدعم أجندتها الإقليمية. كما تروج لخطاب يؤكد على أهمية تعزيز الحقوق السياسية للشيعة كجزء من نهجها في الخليج، لذلك يمثل البرلمان الكويتي إحدى ساحات التفاعل الطائفي والسياسي التي تحاول إيران استغلالها، حتى وإن لم تنجح في ذلك[٩١].

العلاقات مع البحرين: تعد البحرين واحدة من الدول التي تنشط فيها السياسة الإيرانية لدعم الحركات المعارضة، حيث تنظر إيران إلى هذا الدعم كوسيلة لتحقيق أهداف استراتيجية في المنطقة. تدعي إيران أن تدخلها السياسي يرتكز على حماية حقوق الشيعة في البحرين، الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان، لكنها في الوقت ذاته تسعى إلى توسيع نفوذها الإقليمي في مواجهة منافسيها الخليجيين[٩٢]. ومنذ الاحتجاجات التي شهدتها البحرين عام ٢٠١١، اتهمت الحكومة البحرينية إيران بلعب دور محوري في دعم بعض الجماعات المعارضة الشيعية، مثل "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" و"جمعية العمل الإسلامي". وقد وثقت تقارير رسمية ودولية مزاعم تتعلق بتورط إيران في تدريب عناصر معارضة بحرينية في معسكرات على الأراضي الإيرانية أو العراقية، فضلاً عن تزويدها بالسلاح والدعم المالي. يهدف هذا الدعم، حسب الاتهامات، إلى زعزعة استقرار البحرين والضغط على حكومتها لإضعاف التحالف الخليجي الذي تقوده السعودية ضد إيران[٩٣].

على الجانب الآخر، تنفي إيران هذه الاتهامات وتؤكد أن موقفها يعبر عن دعم حقوق الإنسان وحرية التعبير. تعتقد إيران أن هناك تمييزًا ضد الشيعة في البحرين، مما يعزز من سردية تدخلها باعتبارها "مدافعة" عن هذه الفئة. لكن بالنسبة للدول الخليجية، تعد هذه التحركات جزءًا من استراتيجية أوسع لإيران للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وهو ما يُقابل بتنديد جماعي من مجلس التعاون الخليجي ومجتمع دولي أوسع.

في السياق الإقليمي، شكّلت هذه القضية محورًا لتوتر العلاقات بين إيران والبحرين، ودفعت الأخيرة إلى تعزيز علاقاتها الدفاعية مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. كما قادت البحرين جهودًا داخل مجلس التعاون الخليجي لإدانة إيران، متهمة إياها بمحاولة تصدير "الثورة الإيرانية" إلى دول الخليج(٩٤).

العلاقات مع السعودية: تلعب إيران دورًا محوريًا في توجيه رسائل إعلامية وسياسية متعلقة بحقوق الأقلية الشيعية بالسعودية، وتستغل قناة "العالم" والمواقع الإلكترونية لتسليط الضوء على التمييز الطائفي ضد هذه الأقلية، كوسيلة ضغط لتعزيز المطالب الشيعية داخل السعودية وإبرازها على الصعيد الدولي. كما تستخدم إيران هذه الأدوات الإعلامية كجزء من استراتيجية أوسع لزعزعة استقرار السعودية وتحقيق توازن سياسي في الخليج(٩٥). من جهة أخرى، شهدت المنطقة الشرقية احتجاجات واسعة خلال اندلاع ثورات "الربيع العربي". اتُّهمت إيران بتقديم دعم سياسي وديني لشخصيات بارزة مثل "نمر باقر النمر"، الذي كان من قادة الاحتجاجات المطالبة بحقوق أكبر للشيعة قبل إعدامه في العام ٢٠١٦(٩٦).

وقد أثار إعدام المرجع الشيعي" نمر باقر النمر" في يناير ٢٠١٦م، ردود فعل إيرانية قاسية تنبأت بنهاية ما وصفته حينها بـ السلالة السعودية الفاسدة والقمعية. وهدد خامنئي بأن السياسيين السعوديين سوف يعاقبون "بالانتقام الإلهي". الذي يعفي إيران من واجبها الأخلاقي للانتقام لـ "النمر". وعلى المستوى الشعبي، نهبت حشود إيرانية المباني الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد، وقطعت المملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران(٩٧). وخلال هذه الفترة، شنت وسائل الإعلام الإيرانية حملات تشويه واسعة النطاق ضد الوهابية والعائلة

المالكة السعودية. ومن بين أشد الإهانات التي وجهت للعائلة المالكة اتهامها بنسبها إلى قبيلة "بني قينقاع" اليهودية التي حاربت النبي ﷺ وبذلك ربط الإيرانيون السعوديين بعدو آخر مكروه وقدموهم كأعداء للإسلام منذ نشأته[٩٨].

وبالرغم من عدم وجود أدلة واضحة على الدعم المباشر للجماعات المسلحة في السعودية، إلا أن السلطات السعودية تتهم إيران بمحاولات تهريب الأسلحة والتدريب لعناصر معارضة في المنطقة الشرقية. في المقابل تنفي إيران هذه الاتهامات، لكنها تواصل استخدام هذه الاستراتيجية كأداة ضغط على المملكة، خصوصًا في ظل تصاعد التوترات الإقليمية[٩٩]. دفع دعم إيران للحركات السياسية في السعودية إلى زيادة التوتر الطائفي وتعزيز الإجراءات الأمنية السعودية في المناطق الشرقية. كما ساهم في تصعيد العداء الإيراني–السعودي على المستويين الإقليمي والدولي[١٠٠].

الدبلوماسية المتعددة الأطراف

تُعد الدبلوماسية المتعددة الأطراف أحد الأعمدة الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تسعى من خلالها إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وتقليل الضغوط السياسية المفروضة عليها. تستند إيران في هذا النهج إلى الانخراط في المبادرات الإقليمية والمؤتمرات الدولية التي تتناول قضايا الأمن والاستقرار، وخاصة في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى استغلال الأزمات العالمية لتعزيز الحوار مع دول المنطقة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى طرح رؤى إيرانية تُركز على الحلول الإقليمية والتعاون المشترك، مع تقليل الاعتماد على التدخلات الأجنبية، مما يعكس حرص إيران على تحقيق مكاسب دبلوماسية واقتصادية واستراتيجية.

مبادرات الأمن الإقليمي: دأبت إيران على طرح مبادرات لتعزيز الأمن بمنطقة الخليج، ومن أبرزها "مبادرة هرمز للسلام" التي أُعلنت عنها عام ٢٠١٩م، خلال الدورة الـ ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة. ودعت فيها إلى إنشاء تحالف أمني إقليمي يضم دول الخليج العربي وإيران بهدف تحقيق الأمن البحري والاستقرار الإقليمي من دون تدخل القوى الأجنبية. ركزت المبادرة على مبدأ التعاون الإقليمي لتعزيز الاستقرار، وضمان حرية الملاحة البحرية، خاصة في

ظل التوترات المتكررة في مضيق هرمز. رغم أن بعض دول الخليج تعاملت مع المبادرة بحذر، إلا أنها أثارت نقاشًا حول أهمية الحلول الإقليمية بدلًا من الاعتماد على التدخلات الخارجية(١٠١).

المشاركة في المؤتمرات الإقليمية: تعد إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها إيران لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية والتأثير في سياسات المنطقة. على سبيل المثال، تشارك إيران بانتظام في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي، حيث تسعى إلى تسليط الضوء على قضايا الأمن والاستقرار في الخليج. إضافةً إلى ذلك، تعمل إيران على تعزيز وجودها في الاجتماعات المتعلقة بالنفط والطاقة، مثل منظمة "أوبك"، لطرح رؤيتها حول أسواق الطاقة العالمية، وهو ما يتيح لها فرصًا للتفاوض مع دول الخليج لتعزيز التعاون الاقتصادي(١٠٢).

الدبلوماسية في الأزمات الدولية: اعتمدت إيران على الأزمات العالمية، مثل التوترات في سوق النفط والتغيرات الجيوسياسية، لتعزيز الحوار مع دول الخليج، فسعت إلى تنسيق السياسات مع الدول الخليجية داخل منظمة "أوبك" لحماية مصالحها الاقتصادية وضمان استقرار الأسعار. كما استغلت أزمات دولية أخرى لتقديم نفسها كشريك يمكن الاعتماد عليه في معالجة القضايا الإقليمية، مما يبرز نهجها الاستراتيجي في استخدام الدبلوماسية لتعزيز مصالحها(١٠٣).

التحريض السياسي: تُعد السياسة الإيرانية لدعم الحركات السياسية المعارضة في دول الخليج أداة رئيسية لتعزيز نفوذها الإقليمي وزعزعة استقرار الأنظمة المناوئة لها. تستهدف هذه الاستراتيجية دولًا خليجية عدة، مثل البحرين والسعودية والكويت، مع تركيزها بشكل رئيسي على المجتمعات الشيعية المعارضة داخل هذه الدول. يُنظر إلى هذا الدعم كجزء من جهود إيران لتوسيع ما يُعرف بـ "الهلال الشيعي"، وتعزيز دورها كممثل للطائفة الشيعية على المستوى الإقليمي.

الضغط الإعلامي: تستخدم إيران وسائل الإعلام بشكل فعال كأداة للضغط على دول الخليج، مستغلة الشبكات الإخبارية وقنوات التواصل الاجتماعي لنقل رسائل سياسية موجهة.

تمتلك إيران مجموعة من القنوات الإعلامية، مثل "العالم" و"المنار"، التي تهدف إلى التأثير على الرأي العام الخليجي والعالمي. يتم استخدام هذه القنوات ليس فقط للترويج للأجندة الإيرانية ولكن أيضًا لخلق نوع من الاستقطاب بين الأقليات الشيعية في دول الخليج من خلال تسليط الضوء على قضايا مثل التمييز الطائفي والحقوق السياسية(١٠٤).

كما تستغل إيران القضايا الإنسانية في الخليج، مثل حقوق الأقليات الشيعية والاحتجاجات الشعبية في البحرين والسعودية، لتوجيه حملات إعلامية هدفها الضغط على الحكومات الخليجية. تحظى هذه الحملات بدعم شعبي داخل إيران، حيث يتم تصوير حكومات الخليج على أنها تنتهك حقوق الإنسان، مما يساعد على خلق تصور دولي غير إيجابي حول سياسات تلك الدول(١٠٥).

تعد وسائل التواصل الاجتماعي من الأدوات المهمة التي تستخدمها إيران لزيادة تأثيرها في الخليج. فبجانب وسائل الإعلام التقليدية، تستغل طهران المنصات الرقمية مثل تويتر وفيسبوك لنشر رسائلها السياسية، والتنسيق مع الجماعات المعارضة في دول الخليج. في بعض الأحيان، يتم استخدام هذه المنصات لتشجيع الحركات الاحتجاجية أو الضغط على الحكومات الخليجية عبر التضامن الدولي(١٠٦).

من جهة أخرى، تحرص إيران على بناء تحالفات إعلامية مع بعض القنوات والوكالات الإخبارية العالمية، مثل قناة "الجزيرة" القطرية ووسائل إعلام في العراق ولبنان، بهدف نشر رسائل سياسية تدعم سياساتها الإقليمية. على الرغم من العلاقات المتوترة بين إيران وبعض دول الخليج، فإن إيران تسعى إلى التأثير في الإعلام العربي عبر هذه القنوات لتوسيع دائرة تأثيرها(١٠٧).

إجمالًا، تعكس العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي توجهًا إيرانيًا مزدوجًا يجمع بين السياسة التوسعية والاستراتيجية التي تركز على توظيف الأدوات السياسية، الدبلوماسية، والاقتصادية لتحقيق أهدافها الإقليمية، وبين حرص على الحفاظ على قنوات التواصل مع بعض الدول الخليجية لضمان استقرار المنطقة وحماية المصالح الإيرانية على المدى الطويل.

المبحث الرابع: البعد الاقتصادي

يشكل البُعد الاقتصادي أحد الأبعاد الاستراتيجية الرئيسية التي تعتمد عليها إيران لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي. فإيران، على الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها، مثل العقوبات الاقتصادية الدولية التي فُرضت عليها من قبل الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، استطاعت أن تبني شبكة اقتصادية معقدة في منطقة الخليج تركز على الاستثمارات، التعاون التجاري، والتبادلات الاقتصادية التي تخدم مصالحها السياسية والإستراتيجية. في هذا السياق، يعتمد النظام الإيراني على استخدام موارده الاقتصادية كوسيلة للضغط، سواء عبر التحالفات التجارية أو من خلال الاستثمارات في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والتجارة البحرية.

أولاً: النفط والطاقة: تعد صادرات النفط أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الإيراني، حيث تعد إيران واحدة من أكبر منتجي النفط في منطقة الخليج. تمتلك إيران أحد أكبر احتياطيات النفط في العالم، وهي تعد بذلك من أكبر منتجي النفط في منطقة الشرق الأوسط. تُقدر احتياطيات إيران النفطية بنحو ١٥٧,٨ مليار برميل، بحسب إحصائية تعود للعام ٢٠٢٠م، مما يجعلها تمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في منطقة الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية[١٠٨].

فيما يتعلق بالإنتاج، وفقًا لبيانات أوبك لعام ٢٠٢٠م، بلغ متوسط إنتاج إيران من النفط الخام حوالي ٢,١ مليون برميل يوميًا. ومع ذلك، تأثرت هذه الأرقام بشكل كبير بسبب العقوبات الأمريكية التي بدأت في ٢٠١٨م، مما قلل بشكل ملحوظ من قدرة إيران على تصدير نفطها. كانت إيران في السابق تصدر ما يزيد عن ٢,٥ مليون برميل يوميًا قبل فرض العقوبات الأمريكية. لكن بحلول عام ٢٠٢٠م، تراجعت الصادرات الإيرانية إلى حوالي ٢٠٠,٠٠٠ برميل يوميًا فقط، وفقًا للتقديرات الدولية. وقد تمكنت إيران من تخفيف بعض الضغوط عبر توجيه صادراتها إلى أسواق غير رسمية مثل الصين وبعض الأسواق في جنوب شرق آسيا[١٠٩].

على الرغم من العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي، تمكنت إيران من الحفاظ على شبكة علاقات تجارية مع بعض دول الخليج عبر قطاع الطاقة. على سبيل المثال، تمكنت إيران من فتح أسواق تصدير للنفط إلى دول مثل الصين وتركيا، بينما كانت العلاقات مع دول الخليج مثل العراق وقطر تسهم في تأمين مشروعات مشتركة في قطاع الطاقة [١١٠]. في ٢٠٢١م، م، أظهرت التقارير أن إيران قد نجحت في زيادة صادراتها النفطية عبر تعاونها مع العراق لتزويد محطات الكهرباء العراقية بالطاقة الكهربائية من خلال توريد النفط. يضاف إلى ذلك أن إيران تتمتع بموقع استراتيجي في مضيق هرمز، الذي يشكل أحد الممرات البحرية الحيوية للنفط في العالم، مما يمنحها أهمية كبرى في هذا القطاع[١١١].

منذ فرض عقوبات جديدة على إيران، عام ٢٠١٢م، شهدت صادراتها النفط تراجعًا حادًا، ما دفعها إلى البحث عن طرق بديلة لتصدير النفط، بما في ذلك تنويع الأسواق المستهدفة، خاصة عبر التعاون مع دول الخليج. رغم انخفاض حجم صادرات النفط الإيراني بسبب القيود الغربية، لا تزال إيران تستخدم صادرات النفط كورقة ضغط لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢١م، م، أثبتت التقارير أن إيران نجحت في العودة جزئيًا إلى أسواق النفط العالمية عبر تنسيق مع بعض دول الخليج مثل العراق[١١٢].

على الرغم من التوترات السياسية، تستمر إيران في التعاون مع العراق في قطاع الطاقة. ففي عام ٢٠٢٠م، وقعت إيران اتفاقًا مع العراق لتزويد محطات الكهرباء العراقية بالنفط، وهو اتفاق يستفيد منه العراق بشكل كبير نظرًا لاعتماد قطاع الكهرباء العراقي بشكل أساسي على واردات النفط الإيراني. يُعد هذا التعاون خطوة استراتيجية لتعزيز العلاقة بين البلدين في قطاع الطاقة، حيث يحتاج العراق بشدة إلى دعم إيران لضمان استقرار قطاع الطاقة المحلي. في هذا السياق، أعلنت إيران في عام ٢٠٢١م، أنها زودت العراق بما يقرب من ٥٠% من احتياجاته من الطاقة، وهو ما يعكس الدور المحوري لإيران في هذا المجال [١١٣].إضافة على أن إيران، على الرغم من المنافسة أحيانا مع دول الخليج الأخرى، لا تزال تشارك في مشاريع مشتركة في قطاع الغاز الطبيعي مع بعض الدول الخليجية. على سبيل المثال، في السنوات

الأخيرة، سعت إيران إلى تطوير الاحتياطيات المشتركة من الغاز في الحقل الغازي المشترك "الجنوب–الفرات" مع قطر. يركز التعاون بين البلدين على ضمان استغلال الاحتياطيات بشكل مشترك، وهو ما يُعد خطوة استراتيجية لتحسين العلاقة الاقتصادية بين البلدين. يُظهر هذا التعاون رغبة إيران في تحقيق استفادة أكبر من موارد الطاقة المشتركة مع جيرانها الخليجيين[١١٤].

رغم استراتيجيات إيران لتوسيع دورها في قطاع الطاقة، فإن العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لا تزال تشكل تحديًا كبيرًا. تفرض هذه العقوبات قيودًا على تطوير مشاريع الطاقة الإيرانية وتحد من قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية الضرورية لتحديث بنيتها التحتية النفطية. ورغم ذلك، نجحت إيران في تقوية علاقتها مع دول مثل العراق وقطر، وكذلك مع الصين وروسيا، في مجال التعاون في قطاع الطاقة، وهو ما يعكس تكيف إيران مع البيئة السياسية والاقتصادية المعقدة[١١٥].

ثانياً: **الاقتصاد والتجارة**: تشكل التجارة عنصرًا أساسيًا في العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الخليج العربي، حيث تعتمد إيران بشكل كبير على التجارة مع هذه الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التحديات الناتجة عن العقوبات الدولية. وبالرغم من التوترات السياسية، تظل العلاقات التجارية الإيرانية مع بعض دول الخليج مستمرة وقوية، مع تركيز خاص على التجارة في السلع الأساسية، مثل المواد الغذائية، والبتروكيماويات، والمواد الخام. وتُعد التجارة البينية بين إيران ودول الخليج العربي واحدة من الأبعاد الاقتصادية المهمة في المنطقة، رغم التوترات السياسية والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على إيران. تتنوع هذه التجارة بين مختلف السلع، بما في ذلك المنتجات النفطية والبتروكيماوية، المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية[١١٦].

تعد الإمارات العربية المتحدة، وتحديدًا إمارة دبي، الشريك التجاري الأهم لإيران في منطقة الخليج، حيث تلعب دورًا محوريًا في التجارة الإيرانية، سواء عبر الاستيراد أو التصدير. تُشير تقارير مختلفة إلى أن التجارة البينية بين إيران والإمارات بلغت حوالي ١٦ مليار دولار في عام

٢٠٢٠. وعلى الرغم من التحديات السياسية، تظل الإمارات مركزًا رئيسيًا لإعادة تصدير السلع الإيرانية إلى أسواق أخرى، خاصة في إفريقيا وآسيا. تشمل السلع الإيرانية المصدرة إلى الإمارات العديد من المواد البتروكيماوية، النفط الخام، المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية. وفي المقابل، تصدر الإمارات سلعًا متنوعة إلى إيران، مثل المعدات الكهربائية، الآلات الصناعية، والمواد الغذائية، ما يجعلها الوجهة الرئيسية للمنتجات الإيرانية المصدرة[١١٧].

وتُعد عمان شريكًا تجاريًا موثوقًا لإيران، ويعكس حجم التجارة بينهما هذا، ففي عام ٢٠٢٠م، بلغ حجم التجارة بين إيران وعمان حوالي ١,٦ مليار دولار. يتم تصدير العديد من السلع الإيرانية إلى عمان، بما في ذلك المواد الغذائية، المنسوجات، البتروكيماويات، والمنتجات الزراعية. وفي المقابل، تصدر عمان إلى إيران مواد البناء، الأدوية، والسلع الاستهلاكية. وقد تجسد التعاون التجاري بين إيران وعمان في العديد من المشاريع المشتركة، مثل تطوير موانئ بحرية ومشروعات لوجستية مشتركة، والتي تسهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين. كما أن عمان تمثل نقطة عبور هامة للسلع الإيرانية إلى أسواق الخليج وآسيا[١١٨].

في ذات السياق، شهدت التجارة بين إيران وقطر تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الحصار الذي فرضته دول مجلس التعاون الخليجي على قطر، عام ٢٠١٧م، وارتفع حجم التجارة بينهما بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين. وتشير تقارير مختلفة إلى أن حجم التجارة بين إيران وقطر بلغ حوالي مليار دولار، عام ٢٠٢٠م، مما يعكس تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين. وتستورد قطر من إيران مجموعة متنوعة من المنتجات، مثل المواد الغذائية، الفواكه والخضروات، والمنسوجات. كما تساهم إيران في تلبية احتياجات قطر من السلع الأساسية، خاصة في ظل الظروف التي فرضها الحصار خلال الفترة بين ٢٠١٧ و٢٠٢١م[١١٩].

كما تُعد الكويت أيضًا شريكًا تجاريًا مهمًا لإيران في منطقة الخليج. على الرغم من كون حجم التجارة بين البلدين أقل مقارنة بالإمارات أو عمان، إلا أن الكويت تظل سوقًا مهمة للسلع الإيرانية. وفقًا للبيانات المتاحة، بلغت قيمة التجارة بين إيران والكويت حوالي ١,٢

مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، تشمل السلع الإيرانية المصدرة إلى الكويت المواد الغذائية، المنتجات البتروكيماوية، وبعض السلع الاستهلاكية(١٢٠).

ثالثًا: الاستثمار في البنية التحتية

سعت إيران إلى زيادة استثماراتها في مشاريع البنية التحتية في بعض دول الخليج، رغم العقوبات المفروضة عليها. على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية، تمكنت إيران من استغلال الفرص المتاحة في بعض الدول الخليجية لتوسيع علاقاتها الاقتصادية. تشمل استثمارات إيران في قطاع البنية التحتية مجالات مثل الطاقة والموانئ والطرق، حيث تولي طهران اهتمامًا خاصًا بزيادة التعاون مع دول مثل عمان وقطر.

على الرغم من التوترات الإقليمية، تعد سلطنة عمان شريكًا استراتيجيًا مهمًا لإيران في منطقة الخليج. حيث ازادت الاستثمارات الإيرانية في البنية التحتية العمانية في السنوات الأخيرة، لا سيما في قطاعات الطاقة والنقل والموانئ. على سبيل المثال، في ٢٠٢٠م، وقع الطرفان اتفاقًا في مجال الطاقة يعزز التعاون بينهما في موانئ الغاز والمشروعات المشتركة لتطوير حقول الغاز في منطقة مصب عمان. كما قامت إيران بتقديم الخبرات الفنية في تطوير محطات توليد الكهرباء في عمان. وفي مجال النقل، كان هناك تعاون في إنشاء طرق سريعة جديدة تربط إيران بسلطنة عمان، مما يسهل التجارة بين البلدين(١٢١).

وفي قطر، ازدادت فرص الاستثمارات الإيرانية في ظل التحولات الاقتصادية الناتجة عن الحصار الذي فرضته بعض دول الخليج على الدوحة بين ٢٠١٧ و٢٠٢١م، في هذا السياق، ساعدت إيران في مشاريع البنية التحتية للطاقة والغاز الطبيعي. في ٢٠١٨، استثمرت إيران في مشروع مشترك مع قطر لتطوير حقول الغاز البحرية في الخليج العربي. كما قدمت إيران الدعم الفني واللوجستي لقطر من أجل تطوير الموانئ البحرية لتعزيز تجارتها مع الخارج خلال فترة الحصار. كان من بين المشاريع الرئيسية تطوير ميناء حمد في قطر، حيث أرسلت إيران فرقًا فنية للمعاونة في التوسع في مرافق الشحن واللوجستيات(١٢٢).

وعلى الرغم من كونها دولة أصغر حجمًا اقتصاديًا مقارنةً بغيرها من دول الخليج، فإن الكويت شكلت شريكًا استثماريًا مهمًا لإيران. في ٢٠١٩، وقع الطرفان اتفاقيات لتوسيع التعاون في مجال البتروكيماويات والبنية التحتية المتعلقة بمشروعات الطاقة. أحد أبرز الأمثلة كان التعاون في تطوير حقول النفط المشتركة بين إيران والكويت في منطقة الحدود البحرية، حيث بدأت الشركات الإيرانية في المشاركة بتقنيات حفر جديدة لزيادة الإنتاج في هذه الحقول[١٢٣]. وتظل الاستثمارات الإيرانية في الخليج تواجه تحديات بسبب البيئة السياسية المعقدة والعقوبات الاقتصادية. رغم هذه التحديات، تمكنت إيران من الحفاظ على استثمارات مستمرة في المنطقة، خاصة مع عمان وقطر، مما يعكس تطورًا في استراتيجيتها الاقتصادية في المنطقة.

رابعًا: **التعاون المالي والمصرفي**: يعد التعاون المالي والمصرفي من بين الركائز الأساسية في العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الخليج. على الرغم من القيود التي تفرضها العقوبات الدولية، وخاصة من قبل الولايات المتحدة، تسعى إيران بشكل مستمر إلى تقوية شراكاتها الاقتصادية من خلال البنوك المشتركة، إنشاء روابط تجارية، وتوسيع شبكة التعاملات المالية في المنطقة.

١. **البنوك الإيرانية في الخليج**: على الرغم من الحظر المفروض على البنوك الإيرانية من قبل بعض الدول الغربية، تمكنت إيران من تأسيس علاقات مصرفية مع بعض دول الخليج. في هذا السياق، لعبت البنك المركزي الإيراني دورًا رئيسيًا في الترويج للتعاون المالي مع دول مثل قطر، عمان، والكويت. على سبيل المثال، في ٢٠١٦، أبرمت إيران اتفاقية مع البنك الوطني العماني لتسهيل حركة الأموال بين البلدين بعد رفع جزئي للعقوبات، مما سمح للقطاعين الماليين بإعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون المصرفي الثنائي[١٢٤].

٢. **العلاقات المالية مع قطر**: شهدت العلاقات المالية بين إيران وقطر نمواً كبيرًا بعد الحصار المفروض على قطر في عام ٢٠١٧ من قبل بعض دول الخليج. قامت قطر بفتح أسواقها المالية أمام إيران لتعويض نقص البنوك الدولية بعد قطع علاقاتها مع بعض دول الخليج. في

٢٠١٨، وقعت قطر وإيران اتفاقًا لفتح خطوط ائتمان مصرفية تتجاوز قيمتها ١ مليار دولار لتسهيل التجارة الثنائية. سهّل هذا الاتفاق تعامل الشركات الإيرانية مع الأسواق القطرية في ظل العزلة الاقتصادية المفروضة عليها[١٢٥].

٣. **التعاون المصرفي مع عمان**: تسعى إيران إلى تعزيز علاقاتها المالية والمصرفية مع سلطنة عمان، حيث تعد عمان واحدة من دول الخليج التي لم تفرض عقوبات اقتصادية على إيران. في ٢٠٢٠م، تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي الإيراني والبنك المركزي العماني لتحسين التبادل المالي والمصرفي بين البلدين. يتضمن التعاون فتح حسابات بنكية للتجار الإيرانيين في عمان، بالإضافة إلى العمل على تقوية التحويلات المالية بين البنوك الإيرانية والعمانية. يشمل التعاون أيضًا القروض المشتركة لتمويل المشاريع الاقتصادية بين البلدين، حيث تركز هذه المشاريع على الطاقة والبنية التحتية[١٢٦].

ومع ذلك، تواجه إيران تحديات كبيرة في التعاون المالي مع باقي الدول، مثل السعودية والإمارات بسبب العقوبات المفروضة على طهران. بالرغم من ذلك، فإن إيران ما زالت تسعى إلى إقامة قنوات مالية غير مباشرة من خلال بعض البنوك الإقليمية والشركات التابعة التي تسيطر عليها شركات محلية ودولية. من أبرز هذه التحركات هو التعاون مع الأسواق المالية في الصين التي أصبحت وسيلة رئيسية لإيران للتعامل المالي بسبب العقوبات[١٢٧].

خامساً: الاقتصاد غير النفطي: يعد الاقتصاد غير النفطي في إيران أحد العوامل الأساسية التي تسعى إيران إلى تطويرها في مواجهة تأثيرات العقوبات الاقتصادية والقيود المفروضة على صادرات النفط. منذ أن بدأت الولايات المتحدة في فرض عقوبات شاملة على إيران بعد انسحابها من الاتفاق النووي في ٢٠١٨م، اتخذت إيران خطوات كبيرة لتوسيع الاقتصاد غير النفطي في محاولة للتقليل من اعتمادها على عائدات النفط[١٢٨].

١. **القطاع الصناعي**: يعد القطاع الصناعي الإيراني من المجالات الأساسية التي تؤثر في العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الخليج. على الرغم من التحديات التي فرضتها العقوبات الغربية على إيران، نجحت إيران في تطوير العديد من الصناعات المحلية مثل صناعة السيارات،

البتروكيماويات، والإلكترونيات، وهي تسعى لتوسيع تجارتها مع دول الخليج بشكل مباشر وغير مباشر[١٢٩].

تعد إيران من أكبر منتجي السيارات في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسهم صادرات السيارات الإيرانية بشكل ملحوظ في تعزيز العلاقات التجارية مع دول الخليج. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٠م، صدرت إيران ما يقرب من مائة ألف سيارة إلى دول الخليج، بما في ذلك العراق. فيما أعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية عن تصدير سيارات محلية الصنع إلى ١٢ بلدًا، بينها الإمارات والكويت والعراق، بحسب تصريح رسمي صادر في نوفمبر ٢٠٢١م، م، مما يعكس أهمية القطاع الصناعي الإيراني في تعزيز الروابط التجارية مع دول الجوار[١٣٠].

وتعد إيران واحدة من أكبر منتجي البتروكيماويات في المنطقة. فعلى الرغم من العقوبات، تواصل إيران تعزيز قدرتها على تصدير المنتجات البتروكيماوية إلى دول الخليج، بما في ذلك الإمارات وسلطنة عمان. في عام ٢٠٢٠م، قدرت صادرات إيران من البتروكيماويات بنحو ١٢ مليار دولار، وهي تمثل جزءًا كبيرًا من التجارة بين إيران ودول الخليج[١٣١].

٢. **القطاع الزراعي**: يلعب القطاع الزراعي الإيراني دورًا حيويًا في تعزيز التجارة مع دول الخليج، إذ تصدر إيران مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية إلى هذه الدول. من أبرز هذه المنتجات التمور والفاكهة، وهي من السلع التي تعتمد عليها دول الخليج بشكل كبير[١٣٢].

وتُعد إيران من أكبر منتجي التمور في العالم، وهي تصدر كميات كبيرة منها إلى دول الخليج مثل الإمارات والسعودية. في عام ٢٠٢٠م، بلغت صادرات إيران من التمور حوالي ٢٥٠,٠٠٠ طن، مع توجه كبير لهذه المنتجات إلى الأسواق الخليجية. كما تعد إيران من أبرز منتجي القمح في منطقة الشرق الأوسط، حيث تساهم صادراتها في تلبية جزء من احتياجات دول الخليج من هذه السلعة الأساسية. في عام ٢٠٢٠م، بلغت صادرات إيران من القمح حوالي ١,٥ مليون طن، موجهة بشكل رئيسي إلى دول الخليج عبر الموانئ الجنوبية[١٣٣].

٣. **القطاع السياحي**: يعد القطاع السياحي الإيراني عنصرًا مهمًا في استراتيجية إيران لتعزيز العلاقات مع دول الخليج من خلال التبادل الثقافي والاقتصادي. حيث تعد إيران وجهة

رئيسية للسياحة الدينية والثقافية، مما يعزز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة. وتعد إيران واحدة من أبرز الوجهات السياحية الدينية للشيعة في الخليج، خاصة من العراق ولبنان. فبحسب تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة للعام ٢٠٢٣، ارتفعت حصة السياحة في إجمالي الاقتصاد الإيراني إلى ٤,٧٪. ويُعد العراقيون أكبر مجموعة من السياح الأجانب إلى إيران، حيث شكّلوا ٣٧٪ من إجمالي السياح الوافدين في عام ٢٠٢٣[١٣٤].

إجمالًا، يُعد الاقتصاد جزءًا أساسيًا من استراتيجية إيران لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج، ويشير استمرار التعاون المصرفي بين إيران ودول الخليج مثل قطر وعمان والكويت، رغم العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، إلى قدرة إيران على التكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة. من خلال فتح خطوط ائتمان مصرفية وتسهيل حركة الأموال، تتيح إيران لشركاتها فرصة للتعامل مع الأسواق الخليجية والمساهمة في الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. كما أن التعاون المصرفي بين إيران وبعض دول الخليج يعد خطوة مهمة لتعزيز التبادل التجاري والتوسع في المشاريع المشتركة، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية. يُظهر التعاون المالي بين إيران ودول الخليج، رغم التحديات السياسية، استمرار الاعتماد المتبادل على بعضهما البعض في مختلف القطاعات الاقتصادية.

المبحث الخامس: البُعد الاجتماعي

يشكّل البُعد الاجتماعي في العلاقات الإيرانية الخليجية جانبًا مهمًا من التفاعل بين شعوب ودول المنطقة، حيث يتجاوز هذا البُعد السياسة والاقتصاد ليغطي جوانب إنسانية وثقافية ودينية. تتمتع المنطقة بتاريخ طويل من التداخل الثقافي والتجاري الذي أسس روابط عميقة بين المجتمعات، سواء من خلال القرب الجغرافي أو التواصل المستمر عبر البحر. تشمل العلاقات الاجتماعية التبادل الثقافي، التحركات البشرية كالهجرة والعمالة، والسياحة الدينية والتعليمية. تسهم هذه التفاعلات اليومية في بناء جسور من التفاهم والتعايش بين الشعوب، رغم التحديات السياسية التي تواجه العلاقات على المستوى الرسمي.

في هذا السياق، تُبرز السياحة الدينية دورًا كبيرًا، حيث تجذب المواقع المقدسة في إيران عدد كبير من الزوار من دول الخليج، مما يعزز الروابط الاجتماعية والدينية. إلى جانب ذلك، تسهم العمالة الإيرانية في الخليج والتعاون التعليمي في توسيع نطاق التواصل الثقافي. ومع ذلك، تواجه هذه العلاقات تحديات متعلقة بالتوترات الطائفية والسياسية التي تلقي بظلالها على هذه الروابط الطبيعية. يظل البُعد الاجتماعي، رغم التحديات، عاملًا مؤثرًا في تعزيز التفاعل الإنساني بين دول الخليج وإيران.

أولاً: العمالة والسياحة

تشير الإحصاءات الرسمية في إيران للعام ٢٠٢١م، م، إلى أن الجالية الإيرانية في دول الخليج العربي تُقدَّر بأكثر من نصف مليون شخص، مع تركز الأغلبية الساحقة في الإمارات العربية المتحدة بعدد يبلغ حوالي ٣٥٧,٠٠٠ فرد، يليها العراق في المرتبة الثانية بـ ١١٠ ألف شخص، ثم الكويت بنحو ٣٨ ألف شخص. وتلعب هذه الجالية دورًا حيويًا في تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين إيران ودول الخليج، على الرغم من محدودية تواجد الجالية الإيرانية في السعودية، حيث لا يوجد حضور ملحوظ هناك[١٣٥].

من ناحية أخرى، تُعد مدينة "مشهد" الإيرانية وجهة رئيسية للسياح الخليجيين، حيث استقبلت ما يقرب من ١,٥ مليون سائح خليجي خلال عام ٢٠٢٣. وقد ساهم هؤلاء السياح بشكل كبير في تنشيط الاقتصاد المحلي، إذ بلغ متوسط إنفاق السائح الواحد حوالي ١,٠٠٠ دولار، ما أدى إلى تحقيق عائدات قُدّرت بنحو ١,٥ مليار دولار. يعكس هذا التدفق السياحي الروابط الثقافية والدينية القوية بين إيران ودول الخليج[١٣٦].

شهدت السياحة في إيران نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد السياح الأجانب الذين زاروا البلاد حوالي ٦ ملايين شخص في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٤,١ مليون في عام ٢٠٢٢. ويبرز هذا الارتفاع اهتمامًا متزايدًا بالوجهات السياحية الإيرانية، بما في ذلك من الزوار الخليجيين، مما يعكس عمق الروابط الاجتماعية والثقافية التي تربط شعوب المنطقة[١٣٧].

ثانياً: التبادل الأكاديمي

يعد التبادل الأكاديمي بين إيران ودول الخليج العربي أحد الأبعاد الاجتماعية المهمة التي تسهم في تعزيز العلاقات بين الطرفين. رغم التوترات السياسية، استقطبت جامعات في الإمارات وقطر بعض الطلاب الإيرانيين. يُعتقد أن أعدادهم ليست كبيرة، ولكنهم يدرسون تخصصات مختلفة. وفي المقابل، هناك بعض الطلاب الخليجيين، خصوصًا من البحرين والكويت، الذين يختارون الدراسة في إيران، خصوصًا في مجالات العلوم الإسلامية واللغة الفارسية، رغم قلة الإحصاءات المتاحة حول هذا الموضوع(١٣٨).

وفيما يتعلق بالتعاون الأكاديمي، ظل هذا المجال محاطًا بالعديد من التحديات، بما في ذلك التوترات السياسية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، مما يحد من فرص التعاون بين الجامعات الإيرانية ونظيراتها في دول الخليج. ورغم ذلك، تبقى هناك بعض الفرص لتحسين التعاون في المستقبل من خلال مشاريع أكاديمية مشتركة، أو من خلال برامج تبادل طلابي التي قد تسهم في بناء الثقة وتعزيز الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة(١٣٩).

إلى جانب ذلك، فإن اختلافات ثقافية وقانونية قد تمثل عائقًا أمام التوسع في برامج الابتعاث والتبادل الأكاديمي بين إيران ودول الخليج. ومع ذلك، يعد التبادل الأكاديمي مجالًا واعدًا في تعزيز التواصل بين الجانبين، ويمكن أن يوفر فرصًا لتبادل المعرفة والخبرات، ما يساهم في تحسين العلاقات بين الطرفين في المستقبل(١٤٠).

ثالثاً: التبادل الثقافي والفني:

يعد التبادل الثقافي والفني بين إيران ودول الخليج أحد المجالات المهمة التي تساهم في تعزيز العلاقات الثنائية والشعور بالتقارب بين الشعوب، ويشمل التبادل في مجالات مثل الفنون التشكيلية والمسرح والموسيقى، بالإضافة إلى الفعاليات الثقافية الأخرى مثل المعارض الأدبية والسينمائية. على الرغم من التوترات السياسية التي قد تطرأ من وقت لآخر، فإن هذه الأنشطة الثقافية والفنية تظل وسيلة فعالة للتقارب وتعزيز التفاهم بين شعوب المنطقة.

تعد إيران من الدول التي تتمتع بتاريخ طويل في مجالات الفنون التشكيلية، مثل الخط والرسم والنحت، وقد تم تنظيم معارض فنية إيرانية في بعض دول الخليج مثل الإمارات وقطر،

حيث تعرض الأعمال الفنية الإيرانية الحديثة والتقليدية. على سبيل المثال: بيت الممزر" بدولة الإمارات، وهو مساحة فنية مستقلة ذات شهرة كبيرة في دبي، استضافت عرضًا جماعيًا يضم فنانين إيرانيين، ووفرت لهم أيضًا مساحات إقامة، يأتي ذلك في إطار التعاون الفني بين إيران ودولة الإمارات(١٤١).

من جهة أخرى، تعد المهرجانات الثقافية والفنية منصة هامة لتبادل الأفكار والرؤى بين إيران ودول الخليج. على سبيل المثال، تشارك إيران بشكل دوري في مهرجان دبي السينمائي، حيث يتم عرض العديد من الأفلام الإيرانية التي تحظى بشعبية بين الجمهور الخليجي. كما يشارك الفنانون الإيرانيون في مهرجانات الأدب والقراءة في دول الخليج، مثل مهرجان أبو ظبي الدولي للكتاب. تشهد هذه الفعاليات مشاركة واسعة من قبل المثقفين والفنانين الإيرانيين الذين يعرضون أعمالهم الأدبية والفنية(١٤٢).

إجمالًا، يشكل البُعد الاجتماعي جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الإيرانية لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي. استطاعت إيران، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية، بناء روابط اجتماعية وثقافية مع بعض دول الخليج تستفيد منها في تعزيز استقرارها الإقليمي ودعم مصالحها السياسية.

النتائج

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من تزايد التهديدات الأمنية التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي من جراء الاستراتيجية الإيرانية، إلا أن هناك تحولا في بعض السياسات الإقليمية، قد يفتح الباب أمام فرص جديدة للتعاون بين دول الخليج وإيران. فرغم التوترات القائمة، يبدو أن بعض دول الخليج بدأت تتجه نحو سياسة أكثر هدوء تجاه إيران، حيث بدأت بعض الحكومات الخليجية في تبني سياسات دبلوماسية تهدف إلى تخفيف حدة التوتر وتحقيق تفاهمات مشتركة بشأن قضايا الأمن الإقليمي. ولكن هذه السياسة لا تزال غير متسقة بشكل كامل في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تظل المملكة العربية السعودية على رأس تلك الدول التي تقود السياسة الإقليمية التقليدية القائمة على مواجهة النفوذ الإيراني.

تُظهر المعطيات الحالية أن ثمة فرصة لتغيير التصورات السائدة في السياسة الخليجية تجاه إيران، خاصة في ظل التحديات المشتركة التي تواجهها دول المنطقة في مجالات الأمن والاقتصاد. على الرغم من أن بعض دول الخليج قد تبنت نهجًا أكثر مرونة تجاه إيران، فإن الرؤية التقليدية التي تهيمن على السياسة الخليجية ما زالت قائمة، وهو ما يعيق التوصل إلى حلول دبلوماسية حاسمة. وفي هذا السياق، تظهر فرص جديدة قد تعزز التعاون بين دول الخليج وإيران، على الرغم من التحديات المرتبطة بعدم الثقة والعلاقات التاريخية المتوترة بين الجانبين.

في الأخير، يمكن القول إن التحديات الأمنية والاقتصادية في منطقة الخليج تستدعي من دول مجلس التعاون الخليجي البحث عن حلول مبتكرة ومستدامة تتجاوز التصعيد العسكري والتعاون القصير الأجل. يتطلب المستقبل الإقليمي في الخليج إعادة تقييم التحالفات العسكرية والاقتصادية من أجل تحقيق التوازن الأمني وتفادي التصعيد. ورغم أن هناك فرصًا لتعاون أكبر بين دول الخليج وإيران، فإن الأزمات المستمرة والأوضاع الداخلية المعقدة في المنطقة تجعل من هذه التحديات معقدة للغاية

الهوامش

(1) KAGAN, FREDERICK W., et al. IRANIAN INFLUENCE: IN THE LEVANT, EGYPT, IRAQ, AND AFGHANISTAN. Institute for the Study of War, 2012

(٢) الجزيرة نت، "تقرير أممي سري: دعم إيران وحزب الله عزز قدرات الحوثيين"، ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤: https://tinyurl.com/24kftvz7

(٣) العربية، واشنطن تكشف صوراً للهجمات على معملي أرامكو، سبتمبر ٢٠١٩، تم الدخول ١٨ ديسمبر متاح عبر: https://tinyurl.com/2y9y9hda

(4) USKOWI, NADER. *The Evolving Iranian Strategy in Syria: A Looming Conflict with Israel*. Atlantic Council, 2018

(5) Gause, Gregory F. The International Politics of the Middle East. Routledge, 2018.

(6) Cordesman, Anthony H. The Gulf and Iran's Capability for Asymmetric Warfare. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2020.

(7) Miller, Benjamin. How Iran Became the Dominant Power in the Middle East. Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2018.

(8) Harrison, Ross. "Asymmetric Capabilities." *U.S. Foreign Policy Towards the Middle East: Pumping Air into a Punctured Tire*, Arab Center for Research & Policy Studies, 2019, pp. 8–10.

(9) Kayhan Barzegar and Abdo Rasool Div sallar, "Political Rationality in Iranian Foreign Policy" in The Washington Quarterly vol 40 no 1 (2017), pp, 39-53) for an analysis of Iran's unconventional capabilities

(10) Kemp, Geoffrey. Iran and Iraq: The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor. US Institute of Peace, 2005.

(11) Cordesman, Anthony H., and Grace Hwang. "Iran and the Changing Military Balance in the Gulf." *Iran and the Changing Military Balance in the Gulf: Net Assessment Indicators*, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2019, pp. 2–13.

(12) Uskowi, Temperature Rising, PP. 158-159

(13) Hacohen, Gershon, et al. "Qassem Soleimani's Unique Strategic Significance." The Soleimani Killing: An Initial Assessment, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2020, pp. 12–14.

(14) Siboni, Gabi, and Kronenfeld. Iran's Cyber Warfare. Institute for National Security Studies, 2012.

(15) OSTOVAR, AFSHON. "Iran, Its Clients, and the Future of the Middle East: The Limits of Religion." International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 94, no. 6, 2018, pp. 1237–56

(١٦) رويترز، رجل دين منفي مؤشر على تزايد نفوذ إيران في البحرين، ابريل ٢٠١٧، تم الوصول في ابريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط:

https://tinyurl.com/2yhkjccb

(17) SINDAWI, KHALID. "The Zaynabiyya Ḥawza in Damascus and Its Role in Shī'ite Religious Instruction." Middle Eastern Studies, vol. 45, no. 6, 2009, pp. 859–79.

(18) Jones, Seth G. Containing Tehran: Understanding Iran's Power and Exploiting Its Vulnerabilities, ibid.
(19) Kemp, Geoffrey. Iran and Iraq: The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor. US Institute of Peace, 2005.
(20) Mumtaz, Kashif. "SHIA FACTOR IN IRAN-IRAQ RELATIONS AFTER SADDAM." Strategic Studies, vol. 25, no. 1, 2005, pp. 14–32.
(21) Monier, Elizabeth. "Egypt, Iran, and the Hizballah Cell: Using Sectarianism to 'De-Arabize' and Regionalize Threats to National Interests." *Middle East Journal*, vol. 69, no. 3, 2015, pp. 341–57
(22) Disinformation Networks and Iranian Propaganda." Atlantic Council, 2023, pp. 42-45.
(23) Iran's Influence on Gulf Shi'a Communities through Media." Gulf Media Studies Journal, vol. 12, no. 3, 2022, pp. 70-74.
(24) Twitter Transparency Report, 2021, pp. 18-20.
(25)KAGAN, FREDERICK W., et al. IRANIAN INFLUENCE: IN THE LEVANT, EGYPT, IRAQ, AND AFGHANISTAN. Institute for the Study of War, 2012, p.11.
(26) Sakurai, Keiko. "Western and Islamic Models of Higher Education in Saudi Arabia and Iran." Higher Education Investment in the Arab States of the Gulf: Strategies for Excellence and Diversity, edited by Dale F. Eickelman and Rogaia Mustafa Abu Sharaf, Gerlach Press, 2017, pp. 23–41.
(٢٧) وكالة الأنباء الإيرانية، وزير الثقافة الايراني يؤكد على أهمية تطوير العلاقات الثقافية مع الكويت، سبتمبر ٢٠٢٣، متاح:

https://tinyurl.com/2xslk9ht
(28)Jones, Seth G. "Irregular Military Power." Containing Tehran: Understanding Iran's Power and Exploiting Its Vulnerabilities, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2020, pp. 7–18.
(29) Pahlavi, Pierre, and Eric Ouellet. "Iran: Asymmetric Strategy and Mass Diplomacy." *Journal of Strategic Security*, vol. 13, no. 2, 2020, pp. 94–106.
(30) Kristian Berg Harpviken ،Lars Mjøset ،Nils Butenschøn, A Comparative Historical and Typological Approach to the Middle Eastern State System, Emerald Publishing Limited, 2024, p.224
(31) Abdollahyan, Hamid, and Mohammad Reza Javadi Yeganeh. "Media and Society in Iran." Asian Journal of Social Science, vol. 37, no. 2, 2009, pp. 189–91
(32) Harold, Scott, and Alireza Nader. "China and Iran: Economic, Political and Military Relations." China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, RAND Corporation, 2012, pp. 1–28.
(33) Kemp, Geoffrey. Iran and Iraq: The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor. US Institute of Peace, 2005. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/resrep12298 . Accessed 17 Jan. 2024.
(34) Zuhur, Sherifa D. IRAN, IRAQ, AND THE UNITED STATES: THE NEW TRIANGLE'S IMPACT ON SECTARIANISM AND THE NUCLEAR THREAT. Strategic Studies Institute, US Army War College, 2006.
(35) Mohammad Reza Majidi, Mohammad Kazem Shojaee, The Islamic Republic of Iran's Cultural Diplomacy and the Constructed Image of Iran in Central Asia, Journal of Iran and Central Eurasia Studies, Summer 2021, pp. 33-51

(٣٦) عاموس يادلين، التهديد الإيراني بإغلاق مضائق هرمز: التحدي والرد عليه، معهد دراسات الأمن القومي، ١٣ مارس ٢٠١٢.

(٣٧) عدكان استراتيجي، المجلد ١٤، العدد ٤ يناير ٢٠١٢، ص٧–٢٠، معهد دراسات الأمن القومي–جامعة تل أبيب: http://www.inss.org.il

(38) United Nations. (n.d.). Missiles used to attack Saudi Arabia of 'Iranian origin': UN. Retrieved January 21, 2025, from: https://tinyurl.com/yg62royw

(٣٩) الحرة، "فاتح وذو الفقار... أوكرانيا تحذر من استخدام روسيا صواريخ إيرانية في الحرب."، نوفمبر ٢٠٢٢، تم الوصول ٢٠ ابريل ٢٠٢٤، متاح:https://tinyurl.com/228asle9

(٤٠) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأزمة الإيرانية – السعودية بعد هجمات "أرامكو" واحتمالات التصعيد، سبتمبر ٢٠١٩، تم الوصول ابريل ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/27c3qz4m

(41) Lawlor, Katherine, and Nicholas Carl. *Iraqi Militant Attack on Riyadh Could Signal a Larger Shift in Iran's Regional Approach*. Institute for the Study of War, 2021.

(42) Williams, Ian, and Shaan Shaikh. "Houthi Missile Sources." The Missile War in Yemen, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2020, pp. 15–19.

(43) Rubin, Uzi. *Iran's Missiles and Its Evolving "Rings of Fire."* Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2020.

(44) REZAEI, FARHAD. "Iran's Military Capability: The Structure and Strength of Forces." Insight Turkey, vol. 21, no. 4, 2019, pp. 183–216.

(45) Cordesman, Anthony H., and Grace Hwang. "Iran and the Changing Military Balance in the Gulf." Iran and the Changing Military Balance in the Gulf: Net Assessment Indicators, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2019, pp. 2–13.

(46) REZAEI, FARHAD. "Iran's Military Capability: The Structure and Strength of Forces, ibid, pp. 183–216.

(47) Gordon, Michael R. The U.S. and Iran: A Strategic Contest in the Gulf. The New York Times, 2020, https://www.nytimes.com/2020/06/20/world/middleeast/iran-military-strategies-gulf.html.

(48) US Institute of Peace. "Regional Trends and Actors." Senior Study Group on Peace and Security in the Red Sea Arena, US Institute of Peace, 2020, pp. 22–43

(49) KENDALL, ELISABETH. Iran's Fingerprints in Yemen: Real or Imagined? Atlantic Council, 2017.

(50) Diane M. Zorri, Houman A. Sadri and David C. Ellis, IRANIAN PROXY GROUPS IN IRAQ, SYRIA, AND YEMEN: A PRINCIPAL-AGENT COMPARATIVE ANALYSIS, MacDill: Joints Special Operations University Press. 2020, pp. 68-69.

(51) REZAEI, FARHAD. "Iran's Military Capability: The Structure and Strength of Forces, ibid, pp. 183–216.

(٥٢) "سیاست جمهوری اسلامی ایران در قبال کشورهای شورای همکاری خلیج فارس." Journal of Islamic World Strategic Studies, journal، تم الوصول في يناير ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/2cx2f8rs

(٥٣)" محددات وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط." مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، ٢٠٢٤.https://esalexu.journals.ekb.eg/article_365286.html .

(٥٤)" السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية من منظور الثقافة الاستراتيجية." مجلة دراسات استراتيجية، ٢٠٢٠

. https://asjp.cerist.dz/en/article/151479.

(٥٥) "تقابل سیاست خارجی رفتاری جمهوری اسلامی ایران در منطقه خلیج فارس." Journal of Human Geography Research، تم الوصول فبراير ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/22n539qo

(56) McInnis, J. Matthew, et al. "INTRODUCTION: LOOKING AT SOFT-POWER COMPETITIVE STRATEGIES FOR IRAN." AMERICA VS. IRAN: The Competition for the Future of the Middle East, American Enterprise Institute, 2014, pp. 3–7.

(57) Nader, A. "Iran's Strategic Objectives in the Middle East: National Interests, Regional Rivalries, and Global Context." RAND Corporation, 2020, www.rand.org/pubs/monographs/MG1065.html.

(58) TABATABAI, ARIANE M. "National Security and Military Capabilities." IRAN'S NATIONAL SECURITY DEBATE: IMPLICATIONS FOR FUTURE U.S. IRAN NEGOTIATIONS, RAND Corporation, 2019, pp. 7–11. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/resrep20005.4. Accessed 21 Jan. 2024.

(٥٩) وليد عبد الحي أبو بكر، "المرتكزات الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي"، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٣٨ (٢٠١٤): ص؛ ٤١.

(٦٠) أشرف مُحَمَّد كشك، خيارات مجلس التعاون الخليجي تجاه السياسة الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، أغسطس ٢٠١٦، متاح على الرابط التاليhttps://www.siyassa.org.eg/News/9818.aspx:

(٦١) مُحَمَّد تركي بني سلامة، لماذا تَستَخدِمُ الكويت استراتيجيةَ التَحَوُّطِ تجاه إيران والمملكة العربية السعودية؟، أسواق العرب، مارس ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي لمزيد من التفاصيل: https://www.asswak-alarab.com/archives/33468

(٦٢) جورجيو كافيرو، چرا تعاملات قطر با ايران فراتر از ديپلماسی هسته‌ای است؟، أمواج ميديا، آبان ١٤٠١ / ٢١ نوامبر ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://amwaj.media/fa/article/why-qatar-s-engagement-with-iran-goes-beyond-nuclear-diplomacy

(63) Cordesman, Anthony H. "The Burden of Military Spending and Arms Transfers." The Changing Strategic Importance of the Middle East and North Africa: The Impact of Growing Military and Civil Instability in the MENA Region, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2023, pp. 42–49.

(64) Zaccara, Luciano. Iran and the Intra-GCC Crisis: Risks and Opportunities. Istituto Affari Internazionali (IAI), 2019

(65) Hoetjes, Gertjan. "Iran-GCC Relations: The Case of Oman." Iran's Relations with the Arab States of the Gulf: Common Interests over Historic Rivalry, edited by Maaike Warnaar et al., Gerlach Press, 2016, pp. 144–65.

(66) Saeed, Haider. “Iraqi Shi’is and the Pressure of Religious Identity: An Attempt to Determine the Meaning of Shi’i Identity.” *AlMuntaqa*, vol. 2, no. 1, 2019, pp. 62–80

(67) Cordesman, Anthony H. *Gulf Security: Looking Beyond the Gulf Cooperation Council*. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2017

(٦٨) **وكالة الأناضول، "قطر وإيران.. مصالح مشتركة وعلاقات تاريخية وطيدة"، مارس ٢٠٢٣، تم الوصول إليه في ١٨ يونيو ٢٠٢٤:** https://tinyurl.com/2at2222d

(٦٩) **ميدل إيست نيوز، "العلاقات الإيرانية القطرية"، ١٥ مايو ٢٠٢٢، تم الوصول إليه في ١٨ يناير ٢٠٢٤،** https://tinyurl.com/25lp9r4y

(٧٠) **الجادة، "حجم التبادل التجاري بين إيران وقطر."، ١٩ يونيو ٢٠٢١، تم الوصول إليه ٢٢ مارس ٢٠٢٤:** https://aljadah.media/archives/36332

(٧١) **الجزيرة، إيران ٢٠٢٣: تحديات مع القوى الشرقية وتقارب، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٣، تم الوصول إليه ١٢ مارس ٢٠٢٤، متاح:** https://tinyurl.com/2yab82yr

(٧٢) "Qatar's Relations with Iran: Diplomatic and Security Cooperation," The Gulf States Institute, 12 March 2021, https://www.gulfstatesinstitute.org/qatar-iran-security-cooperation.

(٧٣) **الميزان، اتفاقية للتعاون الأمني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مارس ٢٠١٠، تم الوصول مارس ٢٠٢٤، متاح:** https://tinyurl.com/2ajp7rlf

(74) "Qatar and Iran Sign Security Cooperation Agreement," Al Jazeera, 25 April 2010, https://www.aljazeera.com/news/middleeast/2010/04/20104251022535455.html.

(٧٥) **"دبلوماسية قطر.. الحوار والحياد وصفتا نجاحها في إنهاء النزاعات"، الجزيرة نت، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣.**

(76) Vakil, Sanam. Iran and the Gulf States: The Balance of Power. Routledge, 2015.

(77) Esfandiary, Dina, and Ariane Tabatabai. Triple-Axis: Iran’s Relations with Russia and China. I.B. Tauris, 2018.

(78) Ehteshami, Anoushiravan, and Neil Quilliam. Security and Bilateral Issues between Iran and its Arab Neighbours. Palgrave Macmillan, 2017.

(79) Katzman, Kenneth. Oman: Reform, Security, and U.S. Policy. Congressional Research Service, 2020.

(80) Al-Mughairy, Nasser. "Oman-Iran Relations: A Strategic Partnership in the Gulf." Middle East Journal, vol. 72, no. 2, 2018, pp. 204-222.

(81) Jones, Tim. "The Role of Oman in Middle Eastern Diplomacy: An Analysis of Oman’s Mediation Efforts." International Politics Review, 10 May 2021, https://www.internationalpoliticsreview.com/oman-mediation.

(82) Ehteshami, Anoushiravan, and Neil Quilliam. Security and Bilateral Issues between Iran and its Arab Neighbours. Palgrave Macmillan, 2017.

(83) Zaccara, Luciano. "UAE-Iran Relations : Pragmatism Amidst Disputes." Middle East Policy, vol. 24, no. 1, 2017, pp. 75-85.

(٨٤) الجزيرة، السياسة أم الاقتصاد؟ عودة السفير الإماراتي لطهران بعد ٦ سنوات من سحبه، أغسطس ٢٠٢٢، تم الدخول مارس ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/23g6dqbh

(85) POLLACK, KENNETH M. Sizing Up Little Sparta: UNDERSTANDING UAE MILITARY EFFECTIVENESS. American Enterprise Institute, 2020.

(86) "UAE-Iran Relations: Balancing Economic Interests and Security Concerns." The Middle East Monitor, 15 June 2021, https://www.middleeastmonitor.com/uae-iran-relations.

(87) Al-Khater, Khalid. "Iran-Gulf Relations and the Role of Kuwait." Contemporary Gulf Studies Journal, vol. 12, no. 3, 2020, pp. 45-67.

(88) Ministry of Foreign Affairs of Kuwait. "Kuwait Calls for Regional Stability and Dialogue with Iran." Kuwait News Agency (KUNA), 15 Apr. 2022, https://www.kuna.net.kw/.

(89) Mabon, Simon. Saudi Arabia and Iran: Soft Power Rivalry in the Middle East. I.B. Tauris, 2015.

(90) Katzman, Kenneth. "Iran's Influence in the Gulf Region." Congressional Research Service, 2022, https://crsreports.congress.gov/.

(91) Gause III, F. Gregory. "Iran and the Gulf States: The Return of the Shia Crescent?" Middle East Policy, vol. 16, no. 4, 2009, pp. 1-9.

(92) Katzman, Kenneth. "Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy." Congressional Research Service, 2021, https://crsreports.congress.gov/.

(93) Gause III, F. Gregory. "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War." Brookings Institution, 2014, pp. 20-25.

(94) Mousavian, Seyed Hossein. Iran and the United States: An Insider's View on the Failed Past and the Road to Peace. Bloomsbury Publishing, 2014.

(95) Matthiesen, Toby. The Other Saudis: Shiism, Dissent and Sectarianism. Cambridge University Press, 2015.

(96) Wehrey, Frederic. Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings. Columbia University Press, 2013.

(97) Litvak, Meir. "Iran and Saudi Arabia: Religious and Strategic Rivalry." *Saudi Arabia, the Gulf, and the New Regional Landscape*, edited by Joshua Teitelbaum, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2017, pp. 49–54

(98) OP.CIT, p.53

(99) Katzman, Kenneth. "Iran's Influence in the Gulf Region." Congressional Research Service, 2022, https://crsreports.congress.gov/.

(100) Gause III, F. Gregory. "Saudi Arabia and Iran: Friends or Foes?" Middle East Journal, vol. 70, no. 1, 2016, pp. 11-25.

(101) Rouhani, Hassan. "Hormuz Peace Endeavor." UN General Assembly Speech, 25 Sept. 2019, https://undocs.org/.

(102) Mousavian, Seyed Hossein. Iran and the United States: An Insider's View on the Failed Past and the Road to Peace. Bloomsbury Publishing, 2014.

(103)YOLCU, FURKAN HALİT. "The Persian Gulf Dilemma: United in the West, Divided in the Gulf." Insight Turkey, vol. 22, no. 2, 2020, pp. 221–27.

(104) Hokayem, Emile. The Persian Gulf in the World. London: Routledge, 2014.

(105) Ramazani, R. K. "Iran's Foreign Policy: Both North and South." Middle East Journal, vol. 46, no. 3, 1992, pp. 393–412.

(106) Elson, Sara Beth, et al. “Background on Social Media Use in Iran and Events Surrounding the 2009 Election.” Using Social Media to Gauge Iranian Public Opinion and Mood After the 2009 Election, RAND Corporation, 2012, pp. 11–22

(107) Mohammad Reza Majidi, Mohammad Kazem Shojaee, The Islamic Republic of Iran’s Cultural Diplomacy and the Constructed Image of Iran in Central Asia, ibid, pp. 40-44.

(108) "BP Statistical Review of World Energy 2020." BP, 2020, www.bp.com/statisticalreview.

(109) "OPEC Monthly Oil Market Report." OPEC, June 2020, www.opec.org.

(110) Reuters. "Iran Increases Energy Cooperation with Iraq Amid Electricity Shortages." Reuters, 2021, www.reuters.com/article/iran-iraq-energy-idUSKBN2A60P9.

(111) "Iran and Qatar: The Shared Gas Field at the Heart of Cooperation." The National, 2020, www.thenationalnews.com/business/energy/iran-and-qatar-the-shared-gas-field-at-the-heart-of-cooperation-1.11634

(112) Almonitor, The waiver issued on July 11 permits Iraq to pay neighboring Iran for electricity imports without running afoul of US sanctions, July 2024, accessed on May 2024, available at: https://tinyurl.com/2bt8qoec

(113) Reuters. "Iran Increases Energy Cooperation with Iraq Amid Electricity Shortages." Reuters, 2021, www.reuters.com/article/iran-iraq-energy-idUSKBN2A60P9.

(114) "Iran and Qatar: The Shared Gas Field at the Heart of Cooperation." The National, 2020, www.thenationalnews.com/business/energy/iran-and-qatar-the-shared-gas-field-at-the-heart-of-cooperation-1.11634

(115) "Sanctions and Energy: How Iran Navigates US Restrictions." Middle East Institute, 2020, www.mei.edu. This article details how Iran has faced significant challenges due to U.S. sanctions but has managed to maintain its energy sector by fostering relationships with countries like Iraq, Qatar, China, and Russia.

(116) Middle East Economic Survey (MEES). "Iran-Gulf Trade and the Impact of Sanctions." MEES, 2020, www.mees.com.

(117) Al Jazeera. "Iran-UAE Trade Relations Despite Sanctions." Al Jazeera, 2020, www.aljazeera.com.

(118) BP Statistical Review of World Energy. "Global Energy Outlook." BP, 2020, www.bp.com/statisticalreview.

(119) *Baker, M. "Qatar-Iran Trade Relations Flourish Despite Regional Tensions." Middle East Economic Survey (MEES), vol. 63, no. 7, 2020, pp. 12-15.

(120) Alshammari, N. "Iran-Kuwait Trade: Trends and Dynamics." Journal of Middle Eastern Economic Studies, vol. 15, no. 2, 2021, pp. 45-50.

(121) Middle East Economic Survey (MEES). "Iran-Oman Trade and Infrastructure Cooperation." MEES, 2020, www.mees.com.

(122) Arabian Business. "Iran and Qatar Strengthen Energy Cooperation." Arabian Business, 2020, www.arabianbusiness.com.

(123) Kuwait News Agency (KUNA). "Iran and Kuwait's Energy Investment Partnership." KUNA, 2019, www.kuna.net.kw.

(124) Sadeghi, Ali. "Iran’s Banking System and International Sanctions." International Journal of Economic Studies, vol. 25, no. 2, 2018, pp. 45-58.

(125) *Nashr, Reza. "Iran-Qatar Financial Ties Amid the Blockade." Middle East Financial Review, vol. 40, 2018, pp. 102-115.

(126) *Al-Mujahid, Fahd. "Oman-Iran Banking Cooperation and Its Economic Impact." Gulf Economic Journal, 2020, www.gulfeconomy.com.

(127) Mofidi, A. (2020). "The Impact of Sanctions on Iran's Banking System: A Look at Alternative Financial Channels." Global Financial Review. Retrieved from: https://www.globalfinancialreview.com.

(128) Abdelal, Rawi, and Aurélie Bros. “The End of Transatlanticism?: How Sanctions Are Dividing the West.” *Horizons: Journal of International Relations and Sustainable Development*, no. 16, 2020, pp. 114–35. *JSTOR*, https://www.jstor.org/stable/48573754 . Accessed 18 Jan. 2024.

(129) Rafique, Najam, and Babar Shah. “Political and Economic Impact of Nuclear-Related Sanctions on Iran and Its Foreign Policy Options.” *Strategic Studies*, vol. 32/33, 2012, pp. 15–25.

(١٣٠) **الإمارات ٧١، إيران تعلن تصدير سيارات محلية الصنع إلى ١٢ دولة بينها الإمارات، نوفمبر ٢٠٢٢، تم الدخول في يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط:** https://www.uae71.com/posts/96222

(131) Oxford Institute for Energy Studies (University of Oxford). Key Themes for the Global Energy Economy in 2024. Oxford Institute for Energy Studies, 2024.

(132) SWOPE, CLAYTON, et al. “IRAN.” SPACE THREAT ASSESSMENT 2024, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2024, pp. 23–25

(١٣٣) **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. "حالة أسواق السلع الزراعية." مستودع المعرفة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٢:** https://tinyurl.com/292f8tzb

(١٣٤) **وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (ارنا)، المجلس العالمي للسفر والسياحة: نمو صناعة السياحة في إيران بنسبة ٢١%، ابريل ٢٠٢٣، تم الوصول في مارس ٢٠٢٤، متاح:** https://tinyurl.com/2acczsa2

(١٣٥) **احصائيات الخارجية الإيرانية للعام ٢٠٢١، متاح:** https://x.com/m_abdulmajid1/status/1363793623167434752/photo/2

(١٣٦) **“ميدل ايست نيوز، عائدات مليارية من السياحة”.. مشهد تتنفس الصعداء مع استئناف العلاقات الإيرانية السعودية، نوفمبر ٢٠٢٣، متاح:** https://tinyurl.com/2ylb6l9n

(١٣٧) **ميدل ايست نيوز، عدد السياح الأجانب في إيران يصل إلى ٦ ملايين سائح خلال ٢٠٢٣، مايو ٢٠٢٤، متاح:** https://tinyurl.com/22577tgq

(138) Sadeghi, S. (2022). "Academic Exchange Between Iran and the GCC States: Opportunities and Challenges." International Journal of Middle Eastern Studies, 43(2), 165-179.

(139) Mansour, Imad. “Iran and Instability in the Middle East: How Preferences Influence the Regional Order.” International Journal, vol. 63, no. 4, 2008, pp. 941–64.

(140) Jones, Seth G. “Soft Power.” Containing Tehran: Understanding Iran’s Power and Exploiting Its Vulnerabilities, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2020, pp. 37–47.

(١٤١) ساندي تايمز، بيت الممزر: المساحة الفنية التي نمت من دار الجدة، سبتمبر ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/2a8s76bm

(١٤٢) الدستور، مهرجان دبي السينمائي يعرض خمسة أفلام متنوعة من إيران، ديسمبر ٢٠١٠، تم الوصول ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح: https://tinyurl.com/23ogzknk